الجزائر... بعيون مغربية

ملفّ من إعداد وتقديم: عبد الحق لبيض مراسل الآداب في المغرب)

المشاركون
(ألفبائيًا)

- أحمد حرزني
- باهي محمد
- برحاب عكاشة
- عبد الحي مودن
- عبد الصمد بلكبير
- عبد الهادي بو طالب
- محمد الطوزي
- مصطفى ناعمي

ظلت العلاقة المغربية ـ الجزائرية طوال العقود الخمسة السابقة شديدةَ التعقيد وكثيرةَ الغموض. فالجوامع المشتركة بين البلدين قوية إلى حدّ التلاحم، غير أنّ المرء يأخذه العجبُ إزاء حجم المشاكل العالقة بينهما، وحجم العداء بين النخب الحاكمة في النظامين. وقد تجلّتْ هذه الفروق في فترة بناء الدولة الوطنية وانتهاجَ استراتيجيات التدبير السياسي والاقتصادي والاختيارات الكبرى؛ وأشّر ذلك على صعوبة التعايش بين البلدين في ظل نظاميْن متباعديْن إيديولوجيًا وسياسيًا، وفي ظل أجواء دولية كانت تسم بحدةٍ الصراعَ الإيديولوجيَّ ذا القطبية الثنائية.

لقد كان هذا الوضع مبرَّرًا، وإنْ لم يكن مستحبًا، بين شعبيْن اشتركا في معركة التحرير ومقاومة الاستعمار، وتوجّها نحو المستقبل عبر الطريق ذاتها ولكنْ بعد تلك المرحلة القلقة والمتناقضة، شَهِدَ العالمُ بأجمعه تحولاتٍ فارقةً: فقد سقطتْ رؤًى وانبثقتْ بديلاتُها، وتشكّلتْ علاقاتٌ دولية جديدة تحكّمتْ في نشأتها وتبلورها مصالحُ جديدةٌ. إلاّ أنّ قادة المغرب والجزائر ظلوا سجناءَ المنظور التقليدي والمفاهيم البالية لمنطق الحرب الباردة، إذ ما يزال الصراعُ الخفيُّ بين المغرب والجزائر على القيادة الإقليمية للمغرب العربي مستمرًا:

ـ فالجزائر ما تزال تؤمن بمقولة الرئيس الراحل بومدين عن «دور الصحراء الغربية» في الحفاظ على توازن الأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي، رغم أنّ المؤشّرات كلها تدلّ على أنّ الأمن الإقليمي للمنطقة يدار من عواصم الدول الكبرى ـ وبخاصةٍ من البيت البيضاوي.

ـ والمغرب ما يزال يراهن على الدور التقليدي الذي لعبه في الحرب الباردة كحليف إقليمي للغرب، أيامَ كانت الجزائر محسوبةً على التيار التحرري التقدمي، علمًا أنّ كلّ الدلائل تشير إلى تبدّل المصالح الأميركية في المنطقة. وتدلّ على ذلك أرقامُ ومعدّلاتُ الاستثمار الأميركي في الجزائر، والتي تَفُوق بالعشرات مثيلاتِها في المغرب. ذلك لأنّ المصالح الأميركية، اليوم، في الجزائر أقوى منها في المغرب؛ وهو ما يَعْكسه الموقفُ المترنّحُ للإدارة الأميركية من مسألة «الصحراء الغربية» الذي تغيّر، مؤخّرًا، مائة وثمانين درجة: من مساندة المغرب إلى مداعبة الحلم الجزائري، وسيتغيّر غدًا بالدرجة نفسها، أو أكثر، إذا اقتضت المصالحُ الأميركيةُ ذلك هذا دون أن ننسى أنّ الثمن الذي تقدِّمه الجزائر لأجل ذلك هو تعريضُ مقدّرات البلاد للنهم الأميركي؛ وإلاّ فأيُّ معنًى لصفقات إعادة تسليح القوات المسلحة الجزائرية، التي تكلّف خزينةَ الدولة مليارات الدولارات، في وقت يعاني فيه الشعبُ الجزائري ضغوطًا اقتصاديةً ومعيشيةً قاهرة، غير استنزافِ ما تبقّى من مقدّرات الجزائر وإغراقها في مستنقع الديون الخارجية حتى يَسْهل انقيادُها للمؤسسات المالية الدولية ولمصادر صنع القرار المركزية في العالم؟ فالجزائر غيرُ مهدّدةٍ من جيرانها، فلماذا كلُّ هذا التسابق الأبله إلى إعادة التسلح؟ وكم سيُكلّف الدولةَ الجزائريةَ حشدُ الجنود على طول الحدود مع المغرب، وهي الخارجة للتوّ من محنة دموية استنزفتْ كلّ طاقاتها المادية والبشرية؟

وفي المقابل، ماذا جنى المغربُ من كلّ سنوات التحالف مع الإدارة الأميركية غيرَ معونةٍ مذلّةٍ وسخيفةٍ لا تتجاوز أربعين مليون دولار، مقيّدةٍ بشروط، ومقسّمةٍ إلى أجزاء، منها ما هو مخصّصٌ للتسلح، ومنها ما هو محدّدٌ للتنمية، وما تبقّى ـ ويا للعجب ـ يذهب كلُّه إلى «تنمية الديمقراطية»؟ وبعد ذلك لا

تجد إدارةُ بوش، لجبر الخاطر المغربي المكلوم، سوى كلماتٍ رنّانةٍ يجود بها السيِّد بوش في إحدى خطبهِ للإشادة بـ «الانفتاح السياسي في المغرب،» في زمنٍ تُصدِّر فيه السلطاتُ المغربيةُ قانونَ الإرهاب الذي قضى على بعض هوامش الانفتاح الموؤود؛ أو تتكرَّم الإدارةُ الأميركية فتعتبر المغربَ حليفًا استراتيجيًا لها خارج حلف الناتو، حتى من دون أن تُعلن عن الغنائم التي يمكن أن يجنيها المغربُ من هذه الصفة «المباركة»...!

إنّها، بحقّ، حربُ النظامين في المغرب والجزائر. حربٌ ليس المستفيدُ منها بدءًا وانتهاءً إلاّ القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولاياتُ المتحدة الأميركية، وليس الخاسرُ الأكبرُ فيها إلاّ مستقبل الأجيال العربية في المنطقة المغاربية.

❖ ❖ ❖

شغلت الجزائرُ المغاربةَ فترةً تجاوزت العقودَ الثلاثة ـ من فترة حرب التحرير إلى فترة الثمانينيات ـ من خلال ما أنجزه الشعبُ الجزائريُّ من ملاحم بطولية ضد القوات الاستعمارية الفرنسية، ومن خلال المشروع الوطني الاستقلالي وبناء الدولةِ/الأمة اعتمادًا على رؤية جديدة وتحديثية للبنية المجتمعية والثقافية للجزائر المعاصرة فقد كانت الجزائر قِبلةَ المغاربة الحالمين بالتحديث وبالتصنيع، عبر التجربة التنموية الجزائرية التي قامت على الصناعة الثقيلة، وإطلاق المشروعات الكبرى، وإعادة تأهيل العنصر البشري عبر توسيع قاعدة المتعلمين وإدماج المرأة في الأسلاك التعليمية ومحاربة الأمية وتنمية المجال القروي.

كلُّ هذه العوامل وغيرها دَفَعت النخبةَ الوطنيةَ التحررية المغربية، وقطاعًا عريضًا من الشباب المغربي في فترة الاستقلال ومرحلةِ بناء الدولة الوطنية المغربية، إلى اعتبار الجزائر عنوانًا للتحرر والاستقلالية والتحديث، بعدما صُدموا بتراجع مكتسبات مرحلة حرب التحرير المغربية، والتخلّي عن حلم الاستقلال، وإقصاء الحركة الوطنية من المسرح السياسي، وإعادة توزيع الثروة الوطنية بين القوى الكبرى وحلفائها المغاربة، إضافةً إلى غياب أيّ مشروع وطني نهضوي تقوم عليه الأمةُ بعد سنوات الاحتلال وحرب التحرير

ومنذ ١٩٩١، عادت الجزائر لتَشْغل المغاربةَ، لكنّها هذه المرة كبلد يئنّ تحت سطوة الأزمات الكثيرة لقد انكشفت الأمورُ، ولم تعد الجزائرُ نموذجًا للتنمية، وإنّما مختبرًا لتحليل أسباب فشل السياسة التنموية في العديد من دول العالم الثالث ذاتِ التوجه الاشتراكي ومركزيةِ الدولة. عادت الجزائر تجرّ أذيالَ الخسارة من تجربة الحزب الواحد، فعوَّضَتْها ـ بتدافع غير محسوب المخاطر ـ بانتهاج تعدديةٍ حزبيةٍ مرتجَلة. فلاحت في الأفق أزمةٌ عميقةٌ مسّت عمقَ هوية المجتمع والدولة، وأفضتْ إلى حرب أهلية أفشلتْ ممارسةَ التداول السلمي للسلطة، ووَضَعتْ مشروعيةَ الدولة الجزائرية على المحك.

كلّ هذه الأمور كانت تجري في جزائر التسعينيات، والمغربُ يَدْخل تجربةَ «الانفتاح السياسي» بوصفاتٍ معدّةٍ في دوائر المخزن العريقة التي تمتلك تجربةً في تدبير الأزمات، محاولاً التصالحَ مع ماضيه من خلال إعادة النبش في ملفات ماضي الرصاص. فبدا للطليعة المغربية وللنخب السياسية

أنّ المغرب ربما كان أحسنَ حظًا من الجزائر: فهو وإنْ لم يحقق تنميةً شاملةً وقويةً، إلاّ أنّه حافظَ على استقراره السياسي وتوازنه الاجتماعي وجَنَّبَ البلادَ والعبادَ أخطارَ تفاعلاتٍ ما بعد نهاية الحرب الباردة. وبدأ المغرب يقدِّم نفسَه في المنطقة كنموذج للانتقال السلمي للسلطة ولتدبير صراعات الماضي. ولم يكن هذا التقديمُ يخلو من إشاراتٍ مرموزةٍ إلى الوضع الدموي في الجزائر رغبةً، ربما، في تسجيل نقاط على خصمٍ تاريخيٍّ في مباراة لم تحن نهايتُها بعد.

❖ ❖ ❖

وبعد رحلة الشقاء الإيديولوجي وحرب الزعامات الإقليمية الخاسرة والتوترات المفتعلة، وبعد أن اكتشف النظامان فَشَلَ تجاربهما التنموية وخواءَ ولاءاتهما، لم يغيِّرا شيئًا من منظوريْهما إلى الأمور ولم يبدّلا كثيرًا في سياستهما الداخلية والخارجية، بل مَضَيا في مناكفة مصالح شعوبهما والإيغالِ في تعميق الهوة بينهما.

واليوم ، وبعد أن صار النظامان معًا يتسابقان نحو خطب ودّ أميركا، ألم يَحِنْ أوانُ مشاركة النخب الحرة والديموقراطية في البلديْن في التفكير في مستقبل العلاقات المغربية ـ الجزائرية؟ أما حان الوقت لأنْ تبادر القوى الشعبية وقوى المجتمع المدني إلى فكّ العزلة التي تطوِّق الشعبيْن بسبب جريمة إغلاق الحدود، وإلى أن تعمل على إطلاق مبادرات التواصل والتبادل، خاصةً وأنّ أوروبا أَضْحت تبحث، لخلق منطقة للتبادل الحرّ في المغرب العربي، عن شريك تجاري واقتصادي وسياسي متجانس؟ أليست هذه القوى، مجتمعةً، مطالبةً اليومَ بلعب دور تاريخي من خلال بلورة رؤى مشتركة للتعاطي مع الإشكالات المستعصية التي تواجه البلديْن: من فقر، وبطالة، وعنفٍ سياسي، وإكراهات قادمة من «الاقتصاد المفتوح،» وتدخُّلٍ سافرٍ للقوى الأجنبية في إعادة تشكيل المنطقة بما يَخْدم مصالحَها الاستراتيجية؟

إن أشدّ ما يهدِّد العلاقات المغربية ـ الجزائرية ليس مشكلَ الصحراء، ولا مشكلَ الحدود، ولا التسابقَ نحو فرض الهيمنة الإقليمية بل إنّ المشكل قائم في غياب التواصل بين الأجيال في البلديْن، وفي صعوبة حركية المعلومات بين النخب الجديدة. وعليه، فإنّ المجهود الراهن الذي يجب أن تضطلع به الهيئاتُ الثقافيةُ والسياسيةُ والشبابيةُ في البلديْن يتمثّل في النضال من أجل التواصل وإيجاد آليّات لتدبير الاختلاف بين البلديْن. ونعتقد أنّ مجلة الآداب، بفتحها لهذا الملف، تساهم في التأسيس لمرحلةٍ لا بدّ من مباشرةِ العمل بمنطقها والالتزام بمقتضياتها. ولسنا نؤْمن بنجاح أيةِ صيغة للحوار ولا للتقارب بين البلديْن والشعبيْن إلا من خلال القوى المدنية، ومبادرة المفكرين والنخب السياسية الوطنية في كلا البلديْن؛ فهي وحدها القادرة على خلق قوى الضغط على أصحاب القرار في البلدين، وهي المسؤولة اليوم عن إيجاد فرص جديدة لبناء وحدة الشعوب المغاربية، ما دام القائمون على الأنظمة قد استقالوا من مهمة التفكير في مصالح الشعوب

ع. ل.

المغرب ـ الجزائر أو التباس العلاقات

عبد الصمد بلكبير

وضع تاريخي معقّد

وشائج القربى، بل التطابق والوحدة، بين الجزائر والمغرب بارزةٌ وخفيّةٌ في آن: طاغيةٌ بحكم الموضوع وشرائطه، غير أنّها مهمَّشة بحكم الإرادات الحاكمة في الداخل والخارج.

فعلى مستوى الجغرافيا، تتشابه جميعُ المكوِّنات: إذ ثمة امتدادٌ طبيعيٌّ واحدٌ بأرضه ومناخه، وثمة بنيةٌ بشريةٌ تشكّلتْ من الهجرات المتتالية من الشرق أو الجنوب.

أما على مستوى التاريخ، فهو قرين الجغرافيا البشرية والطبيعية. إنّه تاريخ واحدٌ وموحّد، منطلقًا ومسارًا وغايات. وتلتحق، بذلك، الثقافةُ أو الثقافاتُ؛ وأهمُّ مقوماتها. اللغةُ والدينُ. وهما في المنطقة جميعًا لا يشكّلان المشتركَ فحسب، وإنما الموحّدَ والجامعَ أيضًا فمنذ رسوم وخربشات الكهوف، وحتى أُولى التواصلات البشرية والتجارية والثقافية ـ الدينية مع مشرق الفراعنة والعاشوريين، إلى التفاعلات السياسية مع الفينيقيين والرومان والوندال، ثم العرب المسلمين، ظلّ تاريخُ المنطقة متشابهًا في كليّاته وأجزائه

وإذا كانت منطقةُ المغرب العربي قديمًا قد دَخلت التاريخَ (السياسةَ والدولة) لأول مرة من البوّابة «الجزائرية» من خلال التبعية للإمبراطورية الرومانية، فإنّ التجربة القرطاجية في تونس كانت أقربَ في إنجاح استنبات مفهوم «الدولة.» غير أنّها انهزمتْ ـ هي كذلك ـ واندثرتْ، بعد أن تركتْ كسابقتها خبرةً متقدمةً مع حضارات العصر وثقافاته وديناته.

ويبدو أنّ نواة أول دولة مغاربية حقيقية كانت تلك التي أسسها المولى إدريس الأول (أواخرَ الثامن وأوائل التاسع الميلادي)، حليف أمازيغ الأطلس المتوسط بالمغرب، والذي لم يقف عنده إلاّ لأنّه الأقصى عن تهديدِ وملاحقةِ طريديه الأمويين في الشام. ومنذ ذلك الوقت، كَتَبَ القدرُ على هذه الجغرافية القصية (المغرب) أن تتحمل غالبًا، إنْ لم نقل دائمًا، مسؤوليةَ تأسيس أو استقبال عواصم الدول المغاربية المتعاقبة، وذلك بحكم الجغرافيا. فالجذور الإفريقية (البشرية ـ التجارية) والمتنفَّس الثقافي الأوروبي (ايبريا) أقربُ إلى المغرب منها إلى غيره من أقطار المغارب الأخرى. وحالات التأسيس لـ «دول» موازية ومنافسة حالاتٌ نادرة، تتراوح بين الفوضوية (الطاهرتية) بالجزائر، أو التابعة والملحقة لـ «الحفصيين» في تونس.

يسود لدى المؤرخين اعتقادٌ بأنّ التباعد بين أقطار المغارب بدأ مع انطلاق زمن انهيار جنوب المتوسط ونهوض شماله، عنيتُ زمنَ التحول البشري الثقافي والسياسي في إيبريا (إسبانيا) وتحوُّل طرق التجارة العالمية وبداية تفكك الإمبراطوريات العربية ـ الإسلامية في المشرق والمغرب وهذا الحُكْم، في تصوري، غير دقيق؛ ذلك لأنّ جديد القرن السادس عشر العربي وما تلاه، إلى حدود دخول الاستعمار الأوروبي البلادَ العربيةَ جميعًا تقريبًا، كان التغييرَ الاستراتيجيَّ للتحالفات المشرقية مع الفرس، والمغربية مع أوروبا (إيبريا)، والاستعاضة عن ذلك مشرقًا ومغربًا بالتحالف مع الأتراك ودولتهم الناهضة ـ حمايةً لكيانٍ وتحصينًا لدينٍ وأملاً في مستقبل أضحى مهدَّدًا من قبل نهوض رأسمالي أوروبي أخَلَّ بميزان القوى بين جنوب المتوسط وشماله.

هذا التحالف العربي ـ التركي كان بالطبع لمصلحة الطرف الأقوى فيه، واتخذ عدةَ صيغ تراوحتْ بين إلحاق وتبعية مطلقة لبعض أجزائه، واستقلالٍ كاملٍ لأجزاء أخرى، أو ما بين ذلك. ولم يكن المغرب تابعًا للدولة العثمانية، لكنّه لم يكن بعيدًا عن تأثيراتها؛ فرغم ما يقال من أنّ المغرب انفصل عن بقية أجزائه حفاظًا على استقلاله السياسي، فإنّ واقع الحال يَشْهد على أنّ الدولة السعدية في المغرب لم تكن منفصلةً حقيقةً عن الاستراتيجية التركية في المنطقة جميعًا ومن ثم فإنّ منطقة المغارب بقيتْ في ظل السيادة التركية، المباشرة أو غير المباشرة، متحدةً في شروط اقتصادِها وثقافتِها وحركةِ بشرها، بل وفي شروط واستراتيجية سياساتها الإدارية والعسكرية

وهكذا ندرك أنّ التباعد المغربي ـ الجزائري لم يبدأ إلاّ مع الاستعمار في القرن التاسع عشر للجزائر أولاً (١٨٣٠) ثم تونس ثانيًا (١٨٨٢) وبواكير القرن العشرين. فالقرن التاسع عشر كان

قرنَ مقاومةٍ مغاربيةٍ شملتْ مجتمعاته ودولَه (مثلاً، معركة إيسلي المغربية ـ الفرنسية عام ١٨٤٤ على الحدود مع الجزائر). بل إنّ اكتساح الاستعمار الفرنسي، خاصةً لبقية أجزاء المغارب، قد ساهم في إعادة إنتاج وحدتها الثقافية أكثرَ مما باعد بينها وحتى الخصوصية الاستعمارية للمغرب، والمتمثلة في ازدواجية مستعمِره (فرنسا ـ إسبانيا)، لم تَبْعد عنه الجزائرُ نفسها؛ ذلك لأنّ الجزائر بدورها تعرَّضتْ لهجرات بشرية من إسبانيا زمنَ الحرب الأهلية وما تلاها بالدرجة نفسها تقريبًا التي تعرّض لها المغربُ الأقصى، الأمرُ الذي كان له تأثيرٌ مباشرٌ على بنيتها الثقافية. والمعروف أنّ الحدود في ظل الاستعمار الفرنسي كانت مفتوحةً بين بلاد المغرب. فالبشر والسلع والأفكار كانت تنتقل بأسهل مما هي عليه الآن. وأكثر لحظات الوحدة بن البلدين تجلّت في بدايات تأسيس الحركات الوطنية المغاربية، سواء في صيغة «نجمة» شمال إفريقيا (الزعيم مصالي الحاج)، أو «اتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين» في باريس، أو «مكتب المغرب العربي» بالقاهرة، أو تنسيقية جنيف (شكيب أرسلان)، وصولاً إلى تأسيس المقاومة وجيش التحرير الذي لم يُتصوَّرْ إلاّ مغاربيًا ـ تنظيمًا وتمويلاً واستراتيجية. وكان الرهان موفّقًا؛ فوحدة النضال ستَضْمن الاستقلالَ كما تَضْمن دولةَ الوحدة.

وقد انتبهتْ فرنسا الاستعمارية إلى هذا الخطر المزدوج/المتعدد، فاتّخذت استراتيجيةً مضادة كانت مؤشِّرًا أوليًا على ترسيخ التباعد ـ بل التصادم ـ المغاربي اللاحق. وقد تمثّلتْ هذه الاستراتيجية في فصل «استقلالات» بلاد المغرب بعضها عن بعض، زمنًا ونمطًا وقيادةً. وهذا ما أدّى إلى عزل الجزائر، وإلى خلق ما يمكن وصفه بـ «الحالة الجزائرية»، وهي منتوجٌ استعماريٌّ فرنسيٌّ أصيل قبل أن يكون مصريًا (عربيًا) أو روسيًا أو أميركيًا لاحقًا.

فهل كان على جيوش التحرير المغاربية أن تَرْفض وضعَ السلاح إلى حين استقلال الجميع وبناء الكيان المغاربي الموحد؟! أمْ كان عليها فقط أن تَقْتصر على بناء كيانات سياسية دولتية موقّتة وتشتغل كخلفية لمعركة الجزائر إلى حين تحريرها وبناء دولة الوحدة المغاربية، كما صَنعتْ فيتنام أو اليمن لاحقًا؟ للحقيقة نقول: إنّ الأقلية التونسية (بن صالح) والجزائرية (بوضياف) والمغربية (علال الفاسي والمهدي بن بركة) كانت قد وَعَتْ خطورةَ التحدي الاستراتيجي الاستعماري وأخطاره، غير أنّها لم تستطع إنتاجَ استراتيجية بديلة مضادة له، فسقطنا منذ ذلك في المحظور الذي لا زلنا نَحْصد جميعًا ـ شعوبًا ودولاً ـ نتائجه الكارثية.

هذا الوضع التاريخي المعقّد هو الذي ساهم إلى حد كبير في خلق الوضعية التي يعيش على إيقاعها البَلَدان. لكنّ ذلك لا يمنعنا من استقراء عناصر أخرى قد تُوضح أكثرَ أسباب التوتر المغربي ـ الجزائري المزمن

أسباب التوتُّر بين البلديْن

١ ـ يكاد يكون وضع البلديْن متطابقًا من حيث الآليات الاقتصادية والسياسية التي تتحكّم فيهما. وتلك هي بالذات ما يفرّق بينهما، بل ويضعهما في وضع التناقض والتعارض. ذلك لأنّ الرأسمال الاستعماري الذي شَوّهَ البنيات الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية لكلّ بلد، بحيث تنسجم مع حاجيات مركزه في فرنسا، مصطنِعًا تناقضاتٍ محليةً، بل وقنابلَ موقوتةً وغيرَ موقوتة اجتماعيةً وثقافيةً وسياسية، هو نفسه الذي شَوّه العلاقةَ بين الأقطار نفسها للسبب ذاته، جاعلاً من علاقاتها بالمركز الفرنسي أقوى بل وعلى حساب علاقاتها في ما بينها. والحقّ أنّ «الاستقلال» المقدَّم كسُمٍّ في الجسد المغاربي كرّس ذلك بما هو أسوأ من الوضع الاستعماري السابق.

٢ ـ أما النخب التي سُلِّم إليها هذا النمطُ من «الاستقلال» فقد كانت، عمومًا، من أبناء مدرسته. وقد أعادت إنتاجَ المفارقة نفسها المصنوعةَ سلفًا: فقد وُظِّفتْ وحدة اللغة والثقافة والسياسة الفرنسية لا لمصلحة التقارب والوحدة بين المغرب والجزائر، بل لخدمة التباعد والتمايز والتناقض بينهما. وقد أوهم الاستعمارُ الفرنسي كُلاً من البَلَديْن على حدة أنّه في

وحدة اللغة والثقافة والسياسة الفرنسية وُظِّفت لا لمصلحة التقارب والوحدة بين المغرب والجزائر، بل لخدمة التناقض بينهما

صدد بناء «دولة»؛ غير أنّ هذه لم تكن في حقيقتها سوى استمرار لإدارة الدولة التي تركها لها الاستعمارُ موحَّدةً فعلاً ولكنْ في إطار التبعية للأبناك وشركات التأمين والصناعة والتجارة الفرنسية.

٣ ـ وعلى صعيد الإستراتيجية المجتمعية والثقافية، أَنتج البلدان أو أعادا إنتاج البنيات العاكسة لأسسهما الاقتصادية والسياسية الازدواجية. فلأجل تسيير الإدارة والاقتصاد والجيش العصري، كان يَلْزم وجودُ لغةٍ أو ثقافةٍ «عصرية»؛ وليست هذه سوى تلك التي تَرَكها لهما الاستعمارُ بشرًا وذهنياتٍ وإعلامًا وتربيةً وتعليمًا وإدارةً فرنكفونيةً أما المجتمع الأهلي من سكّان البادية أو المهاجرين منها، فسيُستورَدُ لها أيضًا ثقافةٌ للضبط الإيديولوجي والسياسي: إمّا عن طريق المؤسسات التقليدية الموروثة (مثل مدرستَي القرويين وابن يوسف) أو المعادِ إنتاجُها (كمدرسة الحديث) بالنسبة إلى المغرب، وإمّا عن طريق استقطاب وتوظيف طريدي الناصرية من الإخوان المسلمين في الجزائر وذلك لخدمة حرب صغيرة أخرى تمثّلتْ في مواجهة الفرنكوفونية (الملتبسة غالبًا بالقناع الأمازيغي). وهذا ما جعلنا أمام ثقافتين ومجتمعين، بل إزاء أمتين في دولة واحدة. ولكي يستمرّ هذا التناقض كان لا بد من وجود بديل مجتمعي ثقافي تاريخي تُنْتجه نخبةٌ عصريةٌ وطنيةٌ ديموقراطية رائدة حقًا ـ وهو ما كانت الجزائرُ قد افتقدتْه منذ انقلاب ١٩٦٥ حين تسلَّم الجيشُ مقاليدَ مصيرها إلى حين انفجار التناقضات في صيغةِ فتنةٍ لا يُرى حتى الآن أفقٌ لنهايتها.

أما المغرب، فقد كانت حظوظُه أفضل، غير أنّه اليوم يَخْسرها تدريجيًا وينتهي عمليًا نحو القَدَر الموحّد للمنطقة. ذلك لأنّ طابع استمرارية مشروعيّتَيْ إدارتَي الدولة والمجتمع فيه ـ المَلَكية والحركة الوطنية ـ والهوامش الديموقراطية الناتجة عن توازنهما سَمَحَ ببداية تأسيس البديل الثالث عن الازدواجية الموروثة والقاتلة. وهكذا تنافست الأطرافُ جميعًا، وخاصةً الأحزابُ الديموقراطية والنقاباتُ والطلابُ والصحافةُ والمثقفون، في بذل مجهودات جبّارة لأجل تأسيس ثقافة وطنيةٍ عصريةٍ دون استلاب، وتراثيةٍ دون تقليد، موحِّدةٍ وموحَّدةٍ، ومفتوحةٍ على مستقبل نضال تنموي وديموقراطي؛ رموزُها أكثرُ من أن يُحْصَوا، وقد اشتغلوا بكفاحيةٍ وألمعيةٍ، ففوّتوا بذلك ـ إلى حين ـ مأزقَ الاختيار المزيَّف بين حداثة ولكنّها فرنكفونية من جهة، وبين عروبة إسلامية ولكنّها تراثية وتقليدية ولا تقلّ استلابًا عن السابقة. غير أنّ انقلاب أواسط السبعينيات، ولاسيّما في التعليميْن الثانوي والعالي، أوقف هذا المدَّ الثقافي، خصوصًا بعد أن بدأ يتلقّح بزخم الفكر اليساري العالمي، خوفًا من عواقبه السياسية. ومنذ ذلك الوقت ارتدّت التجربةُ نحو عدّ عكسي، انتهى بها إلى شبه الحالة الجزائرية: انقسام ثقافي عمودي بين ثقافتين، ومجتمعين، وأكاد أقول أمتين، ليست بينهما علاقةٌ سوى الحقد والاحتقار والكراهية وربما العنف أيضًا

٤ ـ تحت تأثير وَهْم جزائر فرنسية، عَمَدَ المستعمِرُ إلى اصطناع جغرافية للجزائر غير منسجمة مع مجتمعها ولا «تاريخها.» والأخطر أن يتم ذلك على حساب جاراتها، وخصوصًا المغرب، الذي قزّمته (مع إسبانيا) إلى «دويْلة» تكاد لا تكون منشغلة إلاّ بقضايا الحدود في الجنوب والشمال والشرق. وعمليًا، فقد أدّى هذا الوضع إلى ترسيخ ثقافة الصراع الذي انفجرتْ شرارتُه الأولى عام ١٩٦٣ مباشرةً في حرب الرمال، وفي ١٩٧٥ بالوكالة عندما تبنّت الجزائرُ أطروحةَ البوليزاريو وراحت تدافع عنها في المحافل الدولية وتُسْندها بالمال والعتاد والأرض.

في الجزائر دولةٌ موروثةٌ كليًا عن الإدارة الفرنسية، ذاتُ طموح للاستقواء وللهيمنة، فتيةٌ حديثةٌ، تَمْلك جغرافيةً ممتدةً، في باطنها طاقاتٌ لا تَنْضب، متجانسةٌ سياسيًا، موحَّدةُ الإرادة والإدارة عسكريًا وأمنيًا، ورياحُ التناقضات الدولية ملبِّيةٌ لشهوات أشرعتها، تكاد تكون بدون ذاكرة حقًا، غير أنّ ذلك يُسْعف خيالَها أفضل ـ خصوصًا أنّ في قمطرها الموروث مشاريعَ عديدةً جاهزةً للإنجاز.

وفي المقابل، مغربٌ مثقلُ الذاكرة، وبالتالي الحركة، يكاد يكون بدون طموح عدا الاستقرار والسير البطيء، وذلك خوفًا من جيران يعتبرهم جائرين في الشمال والشرق، وكذلك في الجنوب

(موريتانيا) الذي ارتدّ عليه مع أنّه جزءٌ منه. وثمة أجزاء لم تزل مغتصَبة، وأخرى حولها نزاع. وفي الداخل معارضةٌ، بله معارضاتٌ، قويةٌ لم تجد معها سبيلاً إلى التوافق، وإدارةٌ غيرُ متجانسة، وتفقيرٌ ناتجٌ عن طبقة وسطى لم تجد مجالاً للتوسع وللاستثمار غيرَ أراضي الفلاحين تَنْتزعها منهم فيهاجرون إلى المدن ليطوّقوها بأحزمةِ الحقدِ والانتفاضات المتلاحقة.

في مثل هذه الظروف تولّدَ حذرٌ مغربيٌّ شديد من الجار الطموح والمناوش والمستفيدِ والمغذّي للتناقضات المغربية المدنية والعسكرية: لقد غدا المغرب في حالة دفاع دائم عن نظامه وعن حدوده، مستفيدًا من التناقضات الدولية بشكل جيد، مضيفًا إليها تطلعًا إلى تحالفات مشرقية فكّتْ عزلتَه وضعفَه غيرَ ما مرةٍ ماليًا وسياسيًا وعسكريًا.

٥ ـ مع حلول العام ١٩٧٥ سيطرأ جديدٌ مغاربيًا عمومًا، ومغربيًا خاصةً، وسيتحكّم حتى يومنا في تاريخ المنطقة. فقد كان التحالف العالمي، بقيادة أوروبا (شرقها وغربها)، فضلاً عن الصين والعرب وإفريقيا، قد انتهى بالولايات المتحدة الأميركية أوائلَ السبعينيات إلى هزيمتين أو هزيمة ونصف: الأولى في فيتنام، والثانية في «الشرق الأوسط.» وكان عليها بعد أن جَرّتْ أذيالَها من الشرق الأقصى عسكريًا أن تعيد دخولَه سلميًا، أيْ مدنيًا وتجاريًا (سوق الصين خاصةً)، وأن ترتدّ على الإخوة الأعداء في أوروبا الغربية بالهجوم على مواقعهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط خصوصًا (من خلال رفع أسعار البترول، والتبنّي المطلق لإسرائيل، وتخريب لبنان، وحصار ليبيا... وصولاً إلى احتلال العراق)

وفي انسجامٍ بين المطامح المشروعة لاستكمال وحدة التراب الوطني المغربي، والخوف الأوروبي (الفرنسي خاصةً) من خطر اصطناع كيان قزم في صحراء الجنوب المغربي يكون بمثابة قاعدةٍ أميركيةٍ في المنطقة، توحّدت الإرادتان المغربية والأوروبية في مسيرة شعبية وديبلوماسية أدّت إلى استرجاع الأرض وسط توافقٍ مغربي ـ موريتاني موقت.

في ظروف هذا الصراع الدولي المحموم عاد كلٌّ من المَغرب والجزائر إلى تقاليده وإلى ذاكرته: إلى التقاليد والذاكرة العريقة بالنسبة إلى المغرب (الإمبراطوري تاريخًا)، وإلى التقاليد والذاكرة الحديثة الاستعمارية طابعًا بالنسبة إلى الإدارة العسكرية الجزائرية. أما أميركا فقد اشتغلتْ بالوكالة لتحقيق أغراضها بالرهان على تناقضات خصمها الأوروبي (فرنسا وإسبانيا) وتناقضات دول المنطقة (المغرب والجزائر خاصة) فقد عجزتْ فرنسا، حتى اليوم، عن فكّ تناقضات الجزائر والمغرب في إطار استراتيجية توحيدية أبعد هي دولة «اتحاد المغرب العربي،» مضيفةً إلى ذلك تسهيلَ عقد تحالف بين إسبانيا والجزائر ضدّ جارهما الضعيف، ولكن المخيف، بحكم ثقل ذاكرته من جهة وما تَحْبل به رهاناتُه الديموقراطيةُ والتنمويةُ «التوافقية» من جهة أخرى.

حساب الربح والخسارة

هَدَفَ المغربُ، من أجل موازنة قواه مع جاره الخصم، إلى لحم جبهته الداخلية بإسمنت «المسلسل الديمقراطي،» الذي انتهى في أوجِهِ إلى ما سُمّي بـ «التناوب التوافقي» المتعثّر حاليًا، وصمد حتى اليوم في أرضه (أيْ صحرائه الجنوبية) بشريًا واقتصاديًا وعسكريًا وديبلوماسيًا. غير أنّ ذلك تمّ، حتى الآن، على حساب برامجه التنموية والتشغيلية، وعلى حساب علاقاته الخارجية، وخاصةً الأفريقية، فضلاً عن النزيف المالي والسياسي والاختلالات في مختلف بنياته، لاسيّما على مستوى إدارات الدولة وأجهزتها المختلفة.

أما بالنسبة إلى الجزائر فلقد تضاءل تدريجيًا، ولكنْ بسرعة، دورُ الحزب الوحيد في تأطير المجتمع ومراقبة الدولة، وتضخّم، بالمقابل، دورُ الجيش؛ وتباعَدَ المجتمعُ أكثر فأكثرَ عن دولته ـ وانفجرتْ أحداثُ ١٩٨٩، وتسارعت الوقائعُ المعروفة: حرياتٌ بدون ضوابط، تعدديةٌ للتمييع، مفاجآتٌ انتخابية ارتدّ فيها سحرُ الدولة (قوانينُها الانتخابية الملغومة) على أصحابها، ثم الانقلابُ الإداري ـ العسكري على التجربة والذي أريد له أن

الرابح الأكبر هو أميركا التي اقتسمت مع فرنسا في الجزائر سوقَ البترول والغاز واحتكرتْ سوقَ الحبوب

يكون أبيضَ فاستحال أحمرَ قانيًا حتى اليوم. ولا يريد الحكّام الحقيقيون للجزائر (الجيش) أن يعترفوا بأنّ تلك العواقب هي الحصاد المنطقي لما زرعوه في المنطقة من سياسات انتهازية، على الأقل في المسألة الأمازيغية التي شرعوا لها «حقَّ المصير» الذي لا يقلّ في شروطه عمّا تطالِب به لـ «شعب الصحراء» المزعوم والمصطنع في مختبرات المخابرات العسكرية لدول المنطقة ـ بما فيها الفرنسية في العهد الاستعماري السابق. وفي المقابل لا تتوانى الجزائرُ في اتهام المغرب بتغذية تناقضاتها الداخلية، سواء من خلال «التهريب» قبل إقفال الحدود أو «تسريب المخدّرات» (حسب الادعاء الجزائري) أو مسالمة «الإسلاميين» في الداخل. لكنّ ما نجده في المحصّلة هو خسارة البلدين، وانتحار الطرفين، وضعف الدولتين.

ولأنّه لا خسارة بدون أرباح، والعكس صحيح، فسنلاحظ عند المقارنة أنّ المغرب مع ذلك ربح حتى الآن: أ ـ فقد أعاد إنتاجَ مشروعية الدولة، انطلاقًا من المسيرة الخضراء وما تلاها ب ـ وهناك فرصة ثمينة أمامه لإعادة بناء جيش وطني. ت ـ وثمة تراكم تراث قانوني ومؤسساتي ومجتمعي ديموقراطي ث ـ أما بالنسبة إلى استكمال الوحدة الترابية، فإنّ المغرب يَصْنع مع مواطنيه يوميًا وقائعَ جديدةً ومتراكمةً لا يمكن تجاوزُها أو إلغاؤها.

أما الجزائر، فلا شكّ في أنّ فتنتها ستكون في المحصّلة لمصلحة دمقرطتها. ذلك لأنّ للحروب نهاياتٍ حتمياً، ولن تكون نهاياتُها الجزائرية سوى في اتجاه اتفاق حقيقي وملزم للجميع على أساس دولة الحق والقانون والحريات والمؤسساتِ وفصل السُّلط والسيادة الشعبية عن طريق الصناديق الانتخابية. يَسْمح بذلك أكثر أنّ للجزائر دولةً قويةً، ومجتمعًا مدنيًا يكافئها، ومقوماتٍ جغرافيةً واقتصاديةً مسعفة.

أما الرابح الأكبر في المنطقة، فهو حتى الآن الولاياتُ المتحدة الأميركية، التي اقتسمتْ مع فرنسا في الجزائر سوقَ البترول والغاز، واحتكرتْ سوقَ الحبوب، ويستمرّ الصراعُ مفتوحًا على سوقين: السلاح، والسوق اللغوية ـ الثقافية. وهي لا تتوانى على هذا الصعيد عن التحالف مع المجتمع (الإسلاميين) ضدًا على الفرنكوفونية ورموزها في إدارة الدولة، وهؤلاء هم أنفسهم محميُّون من قِبل شركات السلاح الفرنسية وإدارةِ دولتها.

لقد انتهى الأمرُ بالديبلوماسية المغربية إلى وضع الملف في مجلس الأمن، فحَكَمَ على مصير أرضه ـ بله دولته ومجتمعه أيضًا ـ بأن يكون بين يدي الولايات المتحدة؛ وهذه لا شيء يُرغمها حتى الآن على الإسراع بحلّ ذلك الملف. بل على العكس: فاستمراره كأزمة في المنطقة يَخْدم سياساتها الابتزازية لدولها، والاستنزافية لأوروبا. ولن يكون موقفُ الولايات المتحدة النهائي على الأرجح لمصلحة أيّ من الأطراف المتصارعة، وخاصةً المغرب، الذي لا يُتصوّر أن تمكّنه من ٣٥٠٠ كلم من الشواطئ الطبيعية وحوالى مليون كلم إضافية من البحر والمحيط، فضلاً عن بقية مقوماته، خاصة التاريخية فماذا سيبقى دونه والتقدم، بعد ذلك، سوى سلاح الديمقراطية، وقد بدأ يتلمس تجاربَها وفوائدَها؟!

فهل انتهى «الفأران» استراتيجيًا إلى المصيدة الأميركية نفسها؟!

الحقّ أنّ ثمة بديلاً راهنًا عن هذه الخاتمة أمام البلدين. ويتجلّى ذلك في تجاوز تناقضاتهما المصطنعة والمدمِّرة لكيانيْهما ومستقبلهما، والاندراج في التحالف التاريخي والاستراتيجي الذي يتأسس مع أوروباَ والوطن العربي وبقيةِ الدول والشعوب التي تصطلي بنيران السيطرة الأميركية؛ إضافةً إلى الاندراج في الصراع الراهن من أجل دقرطة العلاقات الدولية الظالمة والاستعمارية السائدة باعتبار ذلك وحده الكفيلَ بدقرطة العلاقات البينية والقومية من جهة، والعلاقات الداخلية لكل وطن على حدة من جهة ثانية.

آفاق العلاقات بين البلدين

إنّ قضية الصحراء قد سَمحتْ لمؤسسة الجيش في البلديْن بالاستقواء على حساب جميع المؤسسات الأخرى، وعلى رأسها مؤسساتُ ما يسمّى بالمجتمع المدني، وبالتالي البنيات التحتية للديموقراطية. والحال أنّ الحل الشامل والإستراتيجي لقضايا

الخلافات بين الشعوب يقوم على تحكّمها في مصائرها. وخارج تحرير إرادة الشعبين، واتساع نطاق الحريات الديموقراطية في البلديْن، فإنّه لا يوجد أملٌ مطلقًا في تحويل التناقض إلى وئام، والتنافر إلى وحدة.

غير أنّ سبيلَ الديموقراطية هو أيضًا الوحدةُ ومؤسساتُها المختلفة، وأهمُّها وحدةُ السوق وحريةُ التنقل وتبادل السلع والأفكار والأموال والبشر. وهذه حتى الآن تَحُول دونها أنظمةُ الحكم العسكرية أو شبه العسكرية. وفي هذا الصدد، لا يجوز غضّ النظر عن نقد حركات ومؤسسات المجتمعيْن المدنييْن في البلديْن؛ فلقد أظهرتْ هذه عجزًا بيّنًا على جميع المستويات والميادين. فالأحزاب والنقابات والجمعيات، بما فيها الرياضية والفنية والثقافية، جميعُها أخلّ تقريبًا بواجباته وقصّر عن تحمُّل مسؤولياته. ونتصور أنّ السبب الرئيس في ذلك هو تبعيتُها عمومًا لإدارة دولتيْها، وخاصةً في ما يتصل بالعلاقات الثنائية وعموم العلاقات الخارجية. والمثير في هذا الصدد أن ينطبق الوضعُ نفسُه حتى على جاليتَي البلديْن في أوروبا (ولاسيّما فرنسا وبلجيكا وألمانيا) حيث وجودُ الجاليتيْن كثيف وحيث حريةُ الحركة وضعفُ المراقبة!

وإذا كان ثمة من أمل فهو في إعادة الحياة إلى فكرة «المغرب العربي،» وذلك عن طريق تأسيس وتفعيل صيغ متعددة للتنسيق والمبادرة والفعل، من قبل أحزاب القطريْن ونقاباتهما وطلبتهما وشبابهما ونسائهما ومثقفيهما... إلخ، وأن يمارسوا الضغط جميعًا على الدولتين في اتجاه. أ ـ فتح الحدود. ب ـ إعادة إحياء مؤسسات «اتحاد المغرب العربي،» والبدء الجدي في تنفيذ الاتفاقيات (٣٣ اتفاقية) المصادَق عليها من قبل أعلى هيئاته.

لقد أقفلوا الحدودَ لأنّها بدأتْ تسمحُ للشعبين في البلدين ـ وعن طريق ما يُعتبر في منطق السلطتيْن ومصلحتيْهما «تهريبًا» ـ بإنجاز ما لم تستطعه هاتان السلطتان: من وحدة تدريجية للسوق، ومن ثم تقاربٌ أكبر وتطابق لمصالح الشعبيْن خاصةً من خلال الطبقتين الوسطى والصغيرة ولما كانت الحركة الإسلامية قد تداخلتْ واستفادتْ من هذا «الرواج،» ولاسيّما في الجزائر التي تَسْتورد أكثرَ مما يَسْتورد المغربُ، فقد اعتُبرتْ منافسًا «غيرَ شرعي» لأجهزة أمن الحدود التي كانت تَعتبر «التهريبَ» امتيازًا خاصًا بها.

وعلى كل حال، فثمة جديد منذ ذاك الوقت إلى اليوم. فلقد تقاربتْ أنظمةُ الاقتصاد والحكم في البلديْن. إذ سواء على مستوى القوانين والأنظمة الاقتصادية التي تتّجه نحو الليبرالية في الجزائر، أو على مستوى التجربتين الوليدتين للديموقراطية في البلديْن، فإنّ المبرّرات الإيديولوجية السابقة للتنافر والتباعد هي في سبيلها نحو الزوال. وهذا من شأنه أن يشجّع مناضلي الشعبيْن ومثقفيهما وأحزابهما وجمعياتهما على التحرُّك والضغط والتنسيق بعيدًا عن أجهزة إدارتي الدولتين. ويستطيع المَهْجرُ الأوروبيُّ والأميركيُّ أن يكون ـ موقّتًا ـ مركزًا لتنسيق الحركة وتوجيه الفعل الشعبي في البلاد المغاربية جميعًا.

ثمة مشجِّع ظرفيٌّ آخر؛ ذلكم هو امتدادُ التناقضات في صفوف الرأسمالية العالمية، وخاصةً الأميركية والأوروبية ـ وفي المقدمة منها فرنسا. والمغرب العربي لا يوجد بعيدًا عن ذلك، ويجب على شعوبه ونخبها أن تحدِّد موقعَها في هذا الصراع؛ وذلك لا يكون بغير التحالف مع الطرف الأقرب إلى مصالحنا، ولكنْ مقابل التزامات متبادلة واضحة ومعلنة فنحن من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية أوروبيون، ومصالحُنا مرتبطة بهم، ولا يجوز التردُّدُ في الاندماج مع إستراتيجيتهم، بل وتطويرُها في اتجاه أن تَبْلغ ما كانت عليه الأوضاعُ في الستينيات عندما تأسستْ ضدًا على أميركا جبهةٌ عالميةٌ شملت الأوروبيتيْن والصينَ وعمومَ آسيا وإفريقيا والعرب (مصر جمال عبد الناصر). إنّ الآفاق الموضوعية اليوم تَحْبل بهذا الوليد وهو يتخلّق مجددًا في رحم العالم، بعد أن اغتيل شقيقُه السابق، وهو بعدُ في عزّ عنفوانه، وذلك باغتيال رموزه والإطاحة بأنظمته. ولقد كانت المواقفُ من الحرب العدوانية الأخيرة على العراق مؤشّراتٍ تَحْمل عظيمَ الدلالات على الآفاق المنظورة لهذا المستقبل المحتمل والمؤمّل. غير أنّ مصالحنا في الجانب

الأحـزاب والنقـابات والجـمـعـيـات جـمـيـعُـهـا آخل تقـريبـًا بواجباته في الـتـقـارب بين البلديْن بسبب تبعيتها عمومًا لإدارة الدولتيْن

الثقافي، بالمعنى العام والشامل للكلمة، تَفْرض علينا أن نستقلّ عن أوروبا مـا أَمْكَنَ ونقـتـربَ من أمـيـركـا مـا أمكن. ونَقْـصـد بأوروبا: فـرنسـا خـاصـةً؛ فـهي المسؤولةُ من قبل أوروبا على سياساتها في جنوب الأبيض المتوسط وهذه لا ترى علاقةً غيرَ مشروطة بسيادة ثقافتها ولغتها وبالتالي رموزها البشرية. والحال أنّ هذه السيطرة الثقافية هي ما يفسِّر اليوم بعضًا من تأخرنا ومن تبعيتنا ومن تناقضاتنا السالبة.

إنّ تشتّت جبهاتنا الداخلية اليوم، ومن ثم عجزَها عن الفعل، بل وقـصـورَها عن بلوغ الـتـوافق حـول الدولة الديموقـراطيـة ومؤسساتها، ناتجةٌ كلّها في جزء منها عن هذا التوزع بين الاستـراتيـجـيتين، وعن اخـتـراق هاتين لجـبـهـاتنا الداخلية وتحكّمهما في مسارها. في الجزائر مثلاً، أميركا تُحالف الإسلاميين وتستـعـملهم ضدّ الفرنكفونيين في إدارة الدولة والمجتمع، فتحرِّض بذلك جزءًا من العسكريين على الاقتراب منها (أيْ من أميركا) ثم «اختيار» التحالف معها ـ وهو ما بدأ مؤخّرًا. وهي في الوقت نفسه تَسْتخدم موضوعَ الصحراء في اتجاه يبدو متناقضًا في الظاهر، وليس هو كذلك في العمق: إذ توحي للمـغـرب بأنّـهـا تؤيِّده، فـتـتـحـدّث عن السـوق الحـرة والمشتركة بين البلدين، وبالتالي عن جنان عدن الموعودة؛ ولكنْ يتّضح بعد ذلك أنّها فقط تبتزّ مواقفَه في الشرق الأوسط وغيره لمصلحة مخططاتها. وهي تغري الجزائرَ بالارتماء النهائي في أحضانها بديلاً عن المغرب ـ وهو ما حصل فعلاً والخاسر في الحالتين هما البلدان والشعبان الجزائري والمغربي.

المطلوب، إذن، الخروجُ الحازمُ والنهائي من هذا العبث الطفولي، الذي يذكّر بسلوك دولنا ونخبها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما كان روّادُ الاستـعـمـار من المبشّرين والتـجّـار والجـواسيس يتـلاعبـون بسذاجـةِ وأهواءِ ومطامع المسؤولين والنخب في الدول والمجتمعات التي ستصير لاحقًا مستعمراتٍ أو شِبْهَها. وذلك لا يكون اليوم بغير الانفتاح بعضنا على بعض، والحوار المتبادل، والتفكير المشترك، والبحث عن استراتيجية موحّدة للمجتمعات وللدول تكون متكاملةً ومندمجة.

إنّ على التـيـارات الكبرى الثلاثة التي تمخّض عنها التـاريخُ المغربي والمغاربي والعربي عامةً أن تتحاور وتتعاون وأن تصل إلى توافق لا يمكن أن يتم إلاّ من خـلال الديموقـراطيـة، التي تعني سيادةَ القانون وحيادَ الإدارة والتعدديةَ وإشاعةَ الحريات والتناوب على السلطة عن طريق صناديق الاقتراع في انتخابات حرة موضوعية ونزيهة. والتيارات الثلاثة المقصودة هي: ١ ـ التيار الليبرالي، وهو أعرقها، ويَشْمل جميعَ مَنْ يَطْرح قضيةَ الحكم والديموقراطية سبيلاً وحيدًا لحل المعضلات ٢ ـ التيار الاشتراكي، ويَشْمل كلّ مَنْ يطرح معضلةَ التفاوتات الاجتماعية ويلحّ على العدالة في توزيع الثروة الوطنية ٣ ـ التيار الهوياتيّ، ويَشْمل جميعَ مَنْ يلحّ على مسألة «مَنْ نحن؟» قبل سؤال «ماذا نريد؟» أيْ يركّز عمليًا على المسألة الثقافية بالمعنى الشامل العميق للمصطلح؛ وبالطبع فالإسلاميون هم اليوم معظمُ هذا التيار

لا بديل عن ذلك التـوافق سـوى مـا نشـاهد ظواهرَه وبوادرَه: الاقتتال الأهلي بالفكر وبالسياسة وبالأجساد، واستقواء أنظمة الدولة الشـاملة العسكرية أو البوليسـية، واسـتـمرار سـيادة الرأسـماليات الدولية على الشعوب والدول المستضعفة إلى درجة الاحتلال الذي يحصل اليوم للعراق الشقيق، وقد يحصل غدًا لبلدٍ لا ندري ما سيكون!

عبد الصمد بلكبير
أستاذ بكلية الآداب جامعة القاضي عياض/مراكش

همسة عتاب أخوي في أذن الصديق الرئيس بوتفليقة

عبد الهادي بو طالب

طيلة ٢٨ سنة عَرفت العلاقاتُ المغربية ـ الجزائرية توترًا أثّر في مسيرة اتحاد المغرب العربي وأصابه بالتعويق والشلل وكان وراء هذا التوتر موقفُ الجزائر الغريبُ من قضية استرجاع المغرب صحراءَه الغربيةَ من الاستعمار الإسباني سنة ١٩٧٥. وكان المفروض أن تهلِّل الجزائرُ، بلدُ المليون شهيد، لهذا المكسب الكبير وتباركه، وأن تعتبر أنّه مكسبُها الوطني الذي لا يقلّ عن مكسب تحرير أرضها من الاستعمار الفرنسي. لكنّ السياسة الجزائرية اتجهتْ في منحًى آخر، وتعاملتْ مع قضية تحرير المغرب صحراءَه بموازين توازن القوى، التي هي إحدى خصائص الدول العظمى ولعلّها طَرحت السؤالَ: مَن الذي يجب أن ترجَّح كفّتُه من بين أطراف المغرب العربي ليقودَ اتحادَ المغرب العربي ويتحكَّم في صيرورته ومصيره؟ وانتهت إلى وجوب انتهاج سياسةٍ تحقِّق لها الرجحانَ المنشودَ. وما تزال إلى الآن رهينةَ هذه السياسة.

لقد حقّق المغربُ تحريرَ صحرائه باستعمال مختلف آليات التحرير التي اعتمدتْها الجزائرُ نفسُها لتحرير أرضها بالمقاومة المسلّحة، والتفاوض في «إڤيان» مع المستعمر الفرنسي. وحَرّر المغربُ صحراءه بزحف المسيرة الخضراء السلمية على الصحراء، والتفاوض مع الدولة الإسبانية المحتلة، والتوقيع على المعاهدة الثلاثية المغربية ـ الإسبانية ـ الموريتانية بمدريد سنة ١٩٧٥. وكان إمضاءُ إسبانيا يعني اعترافَها بإنهاء الاحتلال، وتسليمَها الأرضَ المغتصبة لأهلها ومالكيها.

وقبل زحف المسيرة التاريخية على أرض الصحراء المغربية استعمل المغربُ آليةً قانونيةً لإثبات حقه التاريخي فوق أرضه، واستَصْدر من محكمة العدل الدولية قرارًا يقضي بأنّ الصحراء مغربية ارتبطتْ عبر القرون بولائها لسلاطين المغرب، والتزم سكّانُها ببيعتهم، ولم تكن قطُّ أرضًا مواتًا أو خلاءً لا مالك لها.

لكنّ الجزائر وحدها رفضتْ أن تعتبر هذه الإجراءات كافيةً لتوفير شروط تحرير الصحراء، وأعلنتْ أنّها ما تزال في نظرها قضيةَ استعمارٍ في حاجة إلى تصفية، ونادت بالدعوة إلى تمتيع الشعب الصحراوي (أيّ شعب؟) بحقّ تقرير المصير، الذي يعني عندها تمكينَ جبهة البوليساريو من الاستقلال بالصحراء لتصبح دويلة تابعة وبيدقًا يحرِّك في لعبة توازن القوى بينها وبين المَغرب وكنّا سنَفهم اتجاهَ الجزائر تلك الوجهةَ لو كان البوليساريو حركةَ مقاومةٍ للاستعمار الإسباني يَعْمل فوق أرض الصحراء، ويَسْقط فيها الشهداءُ، ويُقْلق راحةَ المستعمر. لكنْ لا أحد عَلِم أو سَمع بوجود حركة مقاومة صحراوية أسَّسها البوليساريو أو سُجِّل لها نشاطٌ معارضٌ قبل أن يحرِّر المغربُ أرضَه سنة ١٩٧٥

هكذا تم افتعالُ قضية «تصفية الاستعمار في الصحراء» دون التأمل في عواقب هذا الافتعال على تطور علاقات البلديْن الشقيقيْن، وبدون حسابٍ لتداعيات هذا المنهج الخاطئ على حاضر اتحاد المغرب العربي ومستقبله.

إنّ أغلبية أعضاءِ «جبهة البوليساريو» لا ينتمون إلى إقليم الصحراء المغربي، بل إلى أقاليم المغرب غير الصحراوية، وفي طليعتهم محمد عبد العزيز، رئيسُ الجبهة الموهومة، الذي وُلِدَ بمدينة مراكش عاصمةِ الجنوب المغربي، وما يزال والدُه مقيمًا بها يتبرّأ من ولده المتمرد على وطنه والعاصي لوالديه. ولا وجود لأعضاء جبهة البوليساريو فوق أرض الصحراء التي افتكّها المغربُ من أضراس الاستعمار الإسباني السابق، بل أقامتهم الجزائرُ فوق أرض تيندوف المغربية التي كان الاستعمارُ الفرنسي قد انتزعها من المغرب وضَمّها إلى الجزائر بعد أن أَدْمجها في التراب الفرنسي ضمنَ ما أَدْمجه من التراب المغربي الواقع في الحدود الشرقية.

كان من المُنتظر الموعودِ به من لدن حكومة الجزائر الموقتة ـ حتى قبل استقلالها ـ أن يسترجع المغربُ أراضيَه الطبيعيةَ التاريخيةَ التي ألحقتْها فرنسا بالجزائر، وأن تباشر الجزائرُ إصلاحَ ما أفسده الاستعمارُ. لكنّ الجزائر أعربتْ عن رغبتها في أن تحتفظ بالحدود الموروثة من هذا الاستعمار، ورضي المغربُ وتنازل عن أراضيه لنزع فتيل التوتر بينه وبين جارته وشقيقته، ولأنه كان يراهن على ترسيخ الاتحاد المغاربي الذي سيتجاوز الحدودَ الضيقةَ ليصبح فضاءً متكاملاً أكثرَ رحابةً وأقوى إمكانياتٍ. وتم الاتفاقُ على ذلك في قمة تلمسان (الجزائر) التي انعقدتْ في ٧ مايو ١٩٧٠، وحضَرْتُها بوصفي وزيرَ خارجية الملك الحسن

لمَ لا يَرفع الرئيس الجزائري يده عن الصحراء المغربية التي تؤكّد الجزائر أنّها غير معنية بها؟

الثاني، كما حضرها السيد عبد العزيز بوتفليقة بوصفه وزيرَ خارجية الرئيس الجزائري الهواري بومدين.

على أرض المغرب السابقة، وفي مدينة تيندوف التي كانت تابعةً قانونيًا وإداريًا للمغرب حتى موعد اتفاق تلمسان، أقامت الجزائرُ، نكايةً بالمغرب، فلولَ جبهة البوليساريو، ووضعتْها في مخيمات مزرية، وسقَتْها، وأطعمتْها، وكستْها، وموّلتْها، وسلّحتْها، وزكّتْ لدى الدول خرافةَ الجمهورية الصحراوية، ودَعَمَتْها لدى الأمم المتحدة، ونَطَقَتْ باسم حكومتها المزعومة في كل نادٍ ومحفل. وكلُّ ذلك مخالف لما نصّ عليه بيانُ قمة زرالدة (الجزائر)، وما جاء في الميثاق التأسيسي لاتحاد المغرب العربي (في أعقاب الإعلان بمراكش عن تأسيسه) من وجوب امتناع الدول الأعضاء عن دعم كلّ حركةٍ انفصاليةٍ تَعْمل على المسّ بالوحدة الوطنية الترابية لهذه الدول.

لعلّ غلاةَ سياسة حبس المغرب في قضية الصحراء المفتعلة، وسعيهم المستمر إلى فصلها وإقامة دولة تابعة فوق ترابها، يراهنون على أن يجعلوا منها دمُّلاً عاتيًا Gangrène يَنْخر جسمَ المغرب ويشلّ حركةَ تنميته، بما يجعله غيرَ قادر على أخذ مكانه في ميزان توازن القوى الذي تقوم سياسةُ الجزائر حيال الصحراء على حساباته. فماذا جنى المغربُ على الجزائر لتعاقِبَه على ما أسدى ثورتَها المكافحةَ من سندٍ وإيواءٍ لقادتها فوق أرضه؟

في هذه الأجواء القاتمة انطفأتْ شمعةُ اتحاد المغرب العربي الذي كان أملَ الجماهير المغاربية، وها هو اليوم يقدِّم عن نفسه صورةَ شبحٍ متآكلٍ مرعبٍ، مظهرُه المزعجُ هو التسابقُ إلى التسلح. فضدَّ مَنْ تتسلح الجزائر؟ ألا تكفي ٢٨ سنة بلغها عمرُ هذا التخبط في سياسة توازن القوى؟ ألا ينبغي أن يقوم قادةُ المغرب العربي باستخلاص العبرة من الحصيلة السلبية التي حصدتها الجهودُ أيام الاستعمار وبعده لإقامة صرح الاتحاد المغاربي بعيدًا عن الحسابات الضيقة؟ لا يُتصوَّرُ في عالم السياسة الجديد أن تَرْتكب النظمُ السياسيةُ خطأً حافلاً بالمخاطر على مصالحها ثم لا تتراجع عنه. وهذا النوع من الانحباس في لحظة تاريخية تمتدّ بلا نهاية هو ما أطلقتُ عليه قديمًا عبارةَ «اليوشعية،» نسبةً إلى النبي يوشع بن نون، طبقًا لما جاء عن أخباره على لسان أحبار اليهود من أنّ اللّه أَوْحى إليه وهو في سنّ الثمانين أن يبعثه رسولاً إلى قومه، فقال «يا ربي إني كبرتُ ولن أتمكّن قبل وفاتي من تبليغ هذه الرسالة » لكنّ اللّه ألحّ عليه، فرغب إلى ربه أن يوقِفَ له الشمسَ ليكون يومُه طويلاً لا تَعْقبه ليلة. ويقول أحبارُ اليهود إنّ اللّه استجاب له، إلى أن بلّغَ الرسالةَ على امتداد سنوات لم يَعْقبها ليلٌ، قبل أن يتوفّى وهو ينشر الدعوة .

هذا النوع من السياسات الجامدة في لحظة معينة، والتي لا تنفتح على مراجعة الذات من أجل التغيير، هي التي أسمّيها السياسةَ اليوشعية. وكلّي أمل أن يَعْمل على وضع حدٍّ لها صديقي وأخي الرئيسُ عبد العزيز بوتفليقة، الذي امتدت علاقتي به طوالَ سنوات، فيبادر إلى تحقيق الوئام بين الجزائر والمغرب لفائدة المصالح العليا المشتركة ـ خصوصًا وهو صاحبُ مشروع الوئام الوطني الجزائري. فَلِمَ لا يحقّق مشروع الوئام **المغاربي**، ويرفع يدَ الجزائر عن الصحراء المغربية التي تؤكّد الجزائرُ أنّها غيرُ معنية بها، لتتركَ مباشرةَ حلِّها إلى الشرعية الوطنية المغربية، وأن يَردَّ على التحيّات الطيبات التي يتوجّه بها إليه وإلى الجزائر الشقيقة جلالةُ محمد السادس بمثْلها أو أحسنَ منها؟ إنّ ملك المغرب، إذ يوالي مساعيه لإصلاح ذات البين، إنّما يسعى إلى تحرير منطقة المغرب من التوتر لإتاحة فرصة إنعاش الاتحاد الذي يوجد ـ بسبب قضية الصحراء المفتعلة ـ في حالة اختناق. وهذا هدف مشترك بين الجارتيْن ينبغي التسارعُ إلى تحقيقه.

وأعتقد أنّ الرئيس بوتفليقة ـ وهو المكافح المجاهد ـ مؤهَّل بجميع المقاييس لإنجاز لحظة التصالح الجزائري ـ المغربي التي سيَكْتبها في سجلّ منجزاته. فإلى ضميره الوطني أتوجّه بهذه الدعوة الأخوية، وما أظنّه إلاّ مستجيبًا لها.

عبد الهادي بو طالب
مفكّر ومستشار سابق للملك الراحل الحسن الثاني من آخر مؤلّفاته **نصف قرن في السياسة**

العقدة التاريخية في النزاع الجغرافي بين المغرب والجزائر

باهي محمد

الخلاف القائم بن المغرب والجزائر بسبب ما يُعْرف بقضية الصحراء الغربية يَظْهر حاليًا للمتتبعين وكأنّه خلاف سياسي واقتصادي وحدودي انفجر منذ ستينيات القرن الماضي. غير أنّ هذا المظهر البارز ليس سوى جزء من جبل الثلج الجاثم تحت البحر. فالخلاف المغربي ـ الجزائري يعود في عمقه إلى التاريخ، لا إلى الجغرافيا. ولأنّه لا يُمْكن تغييرُ الجغرافيا، فإنّه يَسْهل استعمالُها أداةً لطمس حقائق التاريخ المتحرك والقابل للنسيان أو التزييف.

من أهمّ العقد الجزائرية في المنطقة هي أنّ المغرب ظلّ على مدى اثنيْ عشر قرنًا إمبراطوريةً قائمةً ومملكةً تمتدّ من نهر السنغال إلى ما بعد وادي سوف، قبل أن يمتدّ إليها نفوذُ الدولة العثمانية التي لم تكن المملكة المغربية من بين ولاياتها المتدة من وهران إلى بغداد. وكانت الجزائر منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا ولايةً لسلاطين المغرب، وتعاقبتْ على حكمها دولةُ الأدارسة والموحدين والمرابطين والمرينيين، إلى حدود زمن التوسع العثماني الذي أَعْقبه الاحتلالُ الفرنسيُّ للجزائر سنة ١٨٣٠.

ويسجِّل التاريخُ أنّ سكان ولاية تلمسان (غرب الجزائر) قَدّموا البيعةَ لسلطان المغرب ولجأوا إلى حمايته بعد دخول القوات الفرنسية وانتشارها في بقية البلاد الجزائرية. ومارست الإدارةُ الاستعماريةُ الفرنسية، التي استفزّها الدعمُ المغربي للمجاهدين الجزائريين، كلَّ أنواع الضغط العسكري والاقتصادي والتجاري على السلطة المغربية، بل اقتطعتْ أجزاء من التراب المغربي لتضمّها إلى الجزائر الفرنسية، خاصةً عندما دعمتْ فاس ثورةَ الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وقد استَقْبلت المدنُ المغربية، ولاسيّما العاصمةُ فاس، الآلافَ من الأشقّاء الجزائريين الذين لجأوا إلى بلاد المغرب فارّين بأهلهم ودينهم من البطش الاستعماري الفرنسي فلقوا من إخوانهم في المغرب كلّ سند وترحيب، ووفّروا لهم كلّ سبل العيش والأمن والاستقرار بل إنّ من بين هؤلاء اللاجئين مَنْ تولى ـ بعد سنوات ـ أَرْقى المناصب الرسمية واكتسب الثرواتِ ومَلَكَ الضيعات زيادةً على العلم والجاه؛ ومن هؤلاء الفقيهُ محمد المقري الذي كان والدُه من بين اللاجئين الجزائريين إلى مدينة فاس، فتولّى فيما بعد منصبَ الصدر الأعظم (رئيس الوزراء حاليًا) في عهد خمسة من ملوك المغرب.

نعود إلى القول إنّ الخلافات الحدودية بين المغرب والجزائر لم تكن وليدةَ القرن العشرين، بل تعود إلى القرن السابع عشر حين كانت الجزائر خاضعةً لحكم الدولة العثمانية وسيَبْرز موضوعُ الحدود بشكل خطير مع مجيء الاستعمار إلى المنطقة واحتلال الجزائر من طرف القوات الفرنسية الاستعمارية، وهي الفترة التي واكبت انهزامَ الجيش المغربي في معركة إيسلي سنة ١٨٤٤ ومنذ ذلك التاريخ لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى التوسع والاستيلاء على الأراضي الشرقية المغربية لضمها إلى الجزائر

بعد أكثر من ثمانين سنة على احتلال الجزائر، تَعَرّضَ المغربُ لشتى أنواع الضغوط الاقتصادية والعسكرية من طرف القوات الفرنسية الزاحفةِ من الشرق انطلاقًا من الجزائر، ومن الجنوب الغربي انطلاقًا من السنغال ونتيجةَ ذلك تمّ فرضُ الحماية الفرنسية على المغرب ابتداءً من سنة ١٩١٢، فقُسِّم المغربُ إلى ثلاث مناطق منفصلة. ١ ـ منطقة دولية، عاصمتُها طنجة. ٢ ـ منطقة احتلال إسباني في الشمال وأقصى الجنوب، بما في ذلك الصحراءُ الغربية. ٣ ـ منطقة احتلال فرنسي تَشْمل بقية مناطق المغرب.

غير أنّ القوات الفرنسية لم تتمكّن من فرض سيطرتها على المغرب عسكريًا إلاّ بعد سنة ١٩٣٤. وكانت آخر المناطق التي تمّ احتلالُها هي المناطق الصحراوية التي رفضت الخضوعَ للاحتلال الإسباني والفرنسي.

سنة ١٩٥٦ استرجع المغربُ سيادتَه واستقلالَه الوطني بعدما اقتطعتْ فرنسا الأجزاءَ الشرقيةَ المحاذية للجزائر، ومنها مناطقُ توات، وكورارة، والساورة، والقنادسة، وأدرار، وبشار. وكان الملك محمد الخامس قد رفض إجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية حول الحدود الشرقية، دعمًا منه للثورة الجزائرية التي تعهّد قادتُها آنذاك بتصفية مخلّفات الاستعمار وبحثِ

الجزائر تبحث عن منفذ بحري يربطها بالأطلسي، قصد استغلال ثروات المنطقة وتطويق المغرب، ولا وجود لـ «الجمهورية الصحراوية» إلاّ في الإذاعة الجزائرية

مسألة الحدود. لكنْ بعد استقلال الجزائر تنكّر القادةُ الجددُ لوعودهم، وأَظْهروا من الطمع والعداوة للمغرب ما لم يكن يَخْطر على بال أيّ مواطن مغربي ـ بمن في ذلك المجاهدون المغاربة الذين شاركوا في الثورة الجزائرية فلقد فوجئ المغاربةُ بالقوات المسلحة الجزائرية تَفْرض الأمرَ الواقعَ على منطقة تندوف وتحتلّها بالقوة، رغم تشبُّث سكّانها بمغربيتهم ووجودِ سلطةٍ مغربيةٍ مدنيةٍ في المدينة. ونتيجةً لذلك فرّ عدد كبير من سكان تندوف وأعيانها وقادتها إلى المغرب، معلنين رفضَهم للمغامرة الجزائرية وتشبُّثَهم ببيعة ملك المغرب الشرعية.

وكانت قمةُ المأساة اندلاعَ حرب الرمال بين المغرب والجزائر سنة ١٩٦٣. ورغم أنّ المغرب كسب المعركة عسكريًا في الميدان، فقد احتفظت الجزائرُ بالأرض، وأصبحتْ تندوف ولايةً جزائريةً في انتظار الحسم النهائي باتفاق الطرفين وتندوف هذه هي التي ستصبح فيما بعد مقرَّ جبهة البوليساريو، وعاصمةَ «الجمهورية العربية الصحراوية،» ومنطلقَ الهجمات العسكرية ضد المغرب، ومكانَ اعتقال آلاف الأسرى المغاربة، بالإضافة إلى احتجاز أزيد من أربعين ألف مواطن مغربي من أبناء القبائل الصحراوية المنتمية إلى الساقية الحمراء ووادي الذهب. ورغم أنّ الاتفاقيات الموقَّعة بين المغرب والجزائر عقب حرب الرمال سنة ١٩٦٣ تنصّ على الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في منطقة تندوف المحاذية للساقية الحمراء والمُطلّة على المحيط الأطلسي، فإنّ الجزائر تبحث بكل الوسائل عن منفذ بحري يَرْبطها بالمحيط الأطلسي قَصْدَ استغلال ثروات المنطقة من جهة، وتطويقِ المغرب من جهة ثانية.

ففي الوقت الذي كان المغرب يخوض فيه معركةً ديبلوماسيةً مع إسبانيا حول الصحراء، عَمَدت الجزائرُ إلى معاكسة المغرب باللعب على الحبلين معًا فقامت بدعْم الأطروحة الإسبانية الاستعمارية، وأَقحمتْ موريتانيا في النزاع لتدفعها إلى المطالبة بالصحراء وقد كان فصلُ موريتانيا عن المغرب أحدَ الأسباب التي شجّعت الجزائرَ على توسيع شقّة الخلاف، علمًا أنّ المغرب اعترف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ سنة ١٩٦٩. وكان هذا الاعتراف كذلك أحدَ أهمّ الأسباب التي شجّعتْ إسبانيا على تكرار التجربة الفرنسية في الصحراء الغربية. وكان الملك الحسن الثاني يتطلع إلى دعم الجزائر وتأييد موريتانيا والتنسيق معهما لاسترجاع الصحراء من إسبانيا. وجاءت لقاءاتُ القمة الثنائية بين الملك الحسن الثاني والرئيسين هواري بومدين والمختار ولد داداه منذ ١٩٧٢ في أكادير وتلمسان ونواذيبو بمثابة مبادرات مغربية لتوحيد المواقف ومواجهة الأطماع الإسبانية التي كانت تتجه إلى دعم الانفصال وخلق دويْلة في الصحراء جنوبَ المغرب.

في سنة ١٩٧٤، وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية بالرباط، أَعْلن الرئيس الجزائري هواري بومدين أمام الرؤساء العرب أنّ الجزائر ليست لها مطالبُ في الصحراء، وأنّها تؤيّد أيّ اتفاق بين المغرب وموريتانيا لتحرير تلك المناطق. كلام الرئيس الجزائري ليس بريئًا، فقد كان يراهن على خلاف محتمل بين المغرب وموريتانيا حول الصحراء.

وفي السنة ذاتها عُرِضَ النزاعُ المغربي ـ الإسباني على أنظار محكمة العدل الدولية في لاهاي بطلب من المغرب، وبقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأمام محكمة العدل الدولية تبنّت الجزائرُ أطروحةً إسبانيةً تدعّي أنّ الصحراء كانت أرضًا خلاء لا مالكَ لها، في حين قَدّم المغرب الدلائلَ والحججَ والوثائقَ التي تُثْبت سيادتَه على الصحراء وأنّها لم تكن أرضًا خلاءً. وقد صدر رأيُ المحكمة الدولية يؤيّد الطرحَ المغربي ويؤكّد أنّ سكان الصحراء كانت تربطهم بالمغرب روابطُ البيْعة الإسلامية والسيادة. وفي الوقت الذي نَظّمَ فيه المغربُ مسيرةً شعبيةً نحو الصحراء لاسترجاعها سلميًا من إسبانيا بناءً على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، لجأت الجزائرُ إلى استعمال جبهة البوليساريو ـ حصان طروادة ـ لشنّ الحرب الساخنة على المغرب. وتكرّرتْ مأساةُ ١٩٦٣ باشتباك القوات المغربية والجزائرية سنة ١٩٧٦ في منطقة أمغالا، حيث مُنيت القواتُ الجزائرية بهزيمة عسكرية تدخّل في إثرها عددٌ من القادة العرب والأفارقة من جديد لإنقاذ الموقف.

العقدة التاريخية في النزاع الجغرافي بين المغرب والجزائر

وفي الوقت الذي استمرت فيه المعاركُ الحربيةُ في الصحراء لمواجهة قوات البوليساريو، كانت الجزائر تخوض حربًا ديبلوماسيةً شرسة لمعاكسة الحقوق المغربية وكسب التأييد والاعتراف بـ «الجمهورية العربية الصحراوية» التي أُعلن عن قيامها في ٢٧ فبراير ١٩٧٦ فوق الأراضي الجزائرية. وأَمْكن الديبلوماسيةَ الجزائريةَ أن تَحْصل على اعتراف أكثر من سبعين دولة من الدول الإفريقية الفقيرة ودول أمريكا اللاتينية وجزر البحر والمحيط بـ «الجمهورية الصحراوية» التي لا وجود لها إلاّ في الإذاعة الجزائرية. أكثر من ذلك، عمدت الجزائرُ إلى إقحام الجمهورية الصحراوية كعضوٍ داخلَ منظمة الوحدة الإفريقية، التي انسحب منها المغربُ وهو أحدُ المؤسسين لها

بعد عقدين ونصف من النزاع والتوتر قَدّم المغربُ في إطار المساعي الحميدة لوضع حدّ لخلافه مع الجزائر كلَّ ما يُمْكن من حلول سلمية، بما في ذلك قبولُ إجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء، ولقاء مباشر مع قادة جبهة البوليساريو، وإقامة نظام للحكم الذاتي في الصحراء، وتشكيل برلمان وهيئة تنفيذية من سكان الصحراء الأصليين. وسنة ١٩٨٩ استقبل الملك الحسن الثاني وفدًا يمثِّل قادةَ البوليساريو في مراكش. غير أنّ الجزائر رفضتْ كلّ الحلول والمبادرات، وضِمْنها الاستفتاءُ أو الحكمُ الذاتي.

في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠، أعلنت الأمانةُ العامةُ للأمم المتحدة رسميًا استحالةَ تطبيق مخطط التسوية الموضوع منذ سنة ١٩٩١، نظرًا إلى العراقيل التي وضعتْها الجزائرُ وجبهةُ البوليساريو أمامه. وبعد تعاقب ستة من الرؤساء على حكم الجزائر، وأربعة من الأمناء العامين على الأمم المتحدة، ووفاة الملك الحسن الثاني، بادر الرئيس بوتفليقة سنة ٢٠٠٢ إلى إعلان حلّ غريب ومفاجئ لمشكل الصحراء يتمثّل في تقسيم الصحراء وسكانها بين المغرب والجزائر. كما قدّم جيمس بيكر، المكلَّف بملف الصحراء، ما سمِّي بـ «الحل الثالث،» وهو مشروع للتقسيم قوبل بالرفض من كلّ الأطراف بمن في ذلك معظمُ قادة البوليساريو وكافةُ سكان الصحراء بدون استثناء.

وفي محاولة أخيرة قام جيمس بيكر بمبادرة جديدة تُعرف اليوم بـ «الحل الخامس» تَدْمج بين الحكم الذاتي الذي يؤيِّده المغربُ والمطامح الجزائريةِ في الصحراء، وبين الاقتراح الجديد بإقامة نظام للحكم الذاتي تحت الحماية العسكرية الجزائرية.

ورغم كلّ ذلك، فإنّ المغرب والجزائر تربطهما أكثرُ من ثلاث وثلاثين اتفاقية مشتركة وُقِّعتْ خلال أكثر من ثلاثين سنة. وهناك لجنة مشتركة عليا شُكّلتْ سنة ١٩٨٩ وأصدرَتْ حوالى مئتيْ توصية تَشْمل كافةَ المجالات الاقتصادية والتجارية والقنصلية والحدودية. وفي سنة ١٩٩٤ انطلق أنبوبُ الغاز الجزائري عبر المغرب إلى أوروبا ينقل حوالى ستة مليارات متر مكعّب من الغاز ويرتبط البَلَدان باتفاقية اتحاد المغرب العربي التي تضم دول المغرب العربي الخمس: موريتانيا والجزائر وليبيا وتونس والمغرب

وإذا كنّا نسجِّل أخطاءً مغربيةً ديبلوماسيةً وبشريةً في التعامل مع هذا الملف، فإنّنا نسجِّل في الآن ذاته الأريحيةَ والمروءةَ وحسنَ الجوار التي ميّزتْ تعاملَ المغاربة مع القضية. وفي الوقت نفسه نسجِّل التعنتَ الجزائري والرعونةَ اللذيْن عالج بهما النظامُ في الجزائر هذا الموضوعَ، إلى درجة أنّ قادة البوليساريو الذين عادوا إلى المغرب سياسيين وعسكريين يؤكّدون بناءً على تجربتهم المباشرة مع القادة الجزائريين أنّ الجزائر لن ترضى بأيّ حلّ سلمي أو سياسي لقضية الصحراء حتى لو وافق المغربُ والبوليساريو ـ لا قدّر اللّهُ ـ على إقامة جمهورية صحراوية. وهذا يؤكّد أنّ الخلاف لا يتعلق بالجغرافيا بل يتعلّق أساسًا بالتاريخ. لكنّنا لا يمكن أن نغيِّر التاريخ.

باهي محمد

صحفي من أصل صحراوي أسس حركةَ الطليعة لتحرير الصحراء سنة ١٩٦٧، واعتُقل في المغرب سنة ١٩٦٨ زار سنة ١٩٨٦ مخيمات البوليساريو في تندوف جنوب الجزائر. واعتُقل عشر سنوات في سجن الرشيد وفي سنة ١٩٩٦ تمكّن من الفرار من سجون البوليساريو والتحق بالمغرب أصدر جريدة **الساقية الحمراء** المتخصصة في شؤون الصحراء

المغرب والجزائر والحركات الإسلامية: حوار مع محمد الطوزي

أجراه: عبد الحق لبيض

شكّلت انتصاراتُ الحركة الإسلامية في الجزائر مادةً للتفكير بالنسبة إلى المثقف المغربي، باعتبار القرب الجغرافي وتأثيرِ ما يجري هناك في مجريات الأمور هنا، وبخاصةٍ في الثقافة السياسية للاتجاهات المغربية ذات الميول الإسلامية. باعتبارك، يا د. محمد، من الدارسين للتحولات السياسية في الجزائر، كيف تحلّل ذلك الاكتساحَ الكبيرَ للحركة الإسلامية الجزائرية للمشهد السياسي الجزائري؟ وكيف ترى أثره في حركية المشهد السياسي المغربي في السنوات الأخيرة من القرن الراحل؟

هناك مستويان لفهم التحولات التي طرأتْ على الوضع السياسي في الجزائر. فهناك مستوى **خارجي** تعبِّر عنه التحولاتُ الكبرى التي شهدها العالمُ الإسلامي ابتداءً من مطلع الثمانينيات، وأهمُّها. قيامُ الثورة الإسلامية الإيرانية، التي شكّلتْ دافعةً للحساسيات السياسية الإسلامية في العالم الإسلامي والمحرّكَ الأساسيَّ لمطالبها في المشاركة السياسية أو الاستئثار بمقاليد السلطة؛ وتزايدُ الإنتاجات الفكرية في مجال الرؤية السياسية الإسلاموية للحكم؛ وقوةُ التحرك المباشر للحركات الإسلامية في العديد من البلدان الإسلامية. وهناك مستوى **داخلي** يَعْكس الشروط الذاتية والداخلية للجزائر، والتي كانت خلف تسريع وتيرة نموّ الحركات الإسلاموية الجزائرية. ويمكن تصنيف هذه الشروط ضمن العناصر التالية:

أولاً: علاقة الدولة في الجزائر بالدِّين. ففي بدايات تشكّل الملامح الأولى للدولة الوطنية الجزائرية، عمدت الاستراتيجيةُ الوطنيةُ الجزائرية إلى إدماج الدِّين ضمن اختياراتها الإيديولوجية الكبرى، وذلك بعد مناقشات عديدة بين مكوِّنات الحركة الوطنية. فبالرغم من أنّ جناحًا من الحركة الوطنية الجزائرية ـ كفيدرالية الجبهة في فرنسا والحزب الشيوعي الجزائري ـ كان يدافع عن تبنّي النظام اللائكي، من خلال فصل الدين عن الدولة وإقصاء الدين عن كل مشروع سياسي مستقبلي، فإنّ الضغوط التي مارستها «جماعةُ العلماء الإصلاحيين» (بيان ٢٢ أغسطس ١٩٦٢) دَفَعت الفاعلين الأساسيين في المشهد الوطني السياسي الجزائري إلى اختيار المرجعية الإسلامية، وذلك تحت ضغط مستلزمات الوحدة الوطنية من جهة، والرغبة في التخلص من أيِّ حليف قد يُرْبك التوازنات التي أقرّها النظامُ الجزائري من جهة أخرى.

إلى جانب ذلك ارتسم الدينُ، منذ تشكّل الدولة الوطنية في الجزائر، في المخيال السياسي الجزائري الرسمي. وهكذا سعت الدولةُ إلى استلهام البنيات الخفيّة لمفهوم السلطة في الإسلام وتوظيفه في محاولتها إعادةَ إنتاج الدين والتحكّمَ ـ من ثم ـ في الآليات الدينية وانتهجتْ لتحقيق ذلك سياسةَ التعريب، وبناءِ المركّبات الدينية (مثل مركّب قسطنطينة)، وجلبِ منظِّرين إسلاميين من جماعات «الإخوان المسلمين» في المشرق العربي، واحتواءِ العلماء الجزائريين من خلال استدعاء العلماء المنضوين في جمعية «العلماء المصلحين» ليتقلّدوا مناصبَ في الوظيفة العمومية. وكانت الغاية من ذلك كلّه تبنّي صيغة واحدة للإسلام، صيغةٍ مقتبسةٍ عن التصور «اليعقوبي» للدولة الفرنسية. ثم دُسْتِرَ هذا التوجُّهُ ضمن الميثاق الوطني لسنة ١٩٧٦، وعُزِّزَ بسياسةٍ دينيةٍ ستنمو أكثر بعد وفاة بومدين، من خلال بلورة خطاب سياسي يَهْدف إلى التوفيق بين الاشتراكية والإسلام. وقد دافع قادةُ الجزائر باستمرار عن صورة اشتراكيةٍ مفرَغةٍ من كل إحالةٍ على الصراع الطبقي، ومن كل تنديدٍ بالمِلْكية الخاصة. وقامت الدولة في هذه الفترة، وبعد احتكار المتن الديني إحالةً وتأويلاً، بتبنّي إصلاحيْن عميقيْن: أولهما، سياسة التعريب في جميع الاتجاهات؛ وثانيهما، إيجادُ أجهزة إدارية مكلَّفة بوظيفتَي المراقبة والتفكير حول الدين. وفي هذا الإطار تم إنشاءُ المجلس الإسلامي الأعلى الذي يُصْدر الفتاوى، ويراقب المخالفات التي تتم في حق الشرع الإسلامي، ويراقب تحرّك المجموعات الإسلامية، وألزمت الدولة نفسَها بتنظيم «مؤتمر الفكر الإسلامي» سنويًا.

ثانيًا: أزمة خلافة بومدين. فقد عاشت الجزائر عشيَّة وفاة بومدين مسارًا سياسيًا جديدًا عُنْونَ بالفراغ السياسي الكبير الذي قد يخلِّفه قائدٌ سياسيٌّ من نوع الرئيس بومدين الذي كان قد أسَّسَ مجموعةً من الآليات التحكمية. وهذه أزمة بنيوية تَشْهدها كلُّ دولةٍ ذات طابع شمولي في العالم الثالث.

المغرب والجزائر والحركات الإسلامية: حوار مع محمد الطوزي (*)

ثالثًا: أزمة الصناعة البترولية. فقد شهدت الجزائرُ في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أزمةَ الصناعة البترولية بعد انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية، فنَتَجَ عن ذلك شحٌّ في الموارد سبَّبَ إلى خلخلة عميقة في الآليات التحكمية للدولة الجزائرية كما صاغها وأثبتها بومدين. وهذا ما أدّى إلى انفجار الأوضاع الداخلية في مواجهات أكتوبر ١٩٨٦، وتنامي التعبيرات الاحتجاجية، وبخاصةٍ الإسلاموية.

رابعًا: البعد الثقافي والتاريخي. فهناك البنية الذهنية المتحكِّمة في توجيه التدبير السياسي في إدارة التدافع السياسي في الجزائر. هذا البعد، الذي قام على مفهوم «الشهيد» ومفهوم «المجاهد،» مستقًى من تفاعلات الحروب الأهلية التي عاشتها الجزائرُ عبر مراحل تاريخية عديدة، ودَفَع التنافسَ السياسيَّ إلى الارتكاز دومًا عليهما، ليَخْلق نوعًا من الترتيب الجديد للمجتمع السياسي الجزائري.

وبحكم الجوار الجغرافي والتقاطعات التاريخية والثقافية بين المغرب والجزائر، كان لا بدّ أن يَصْدر ردُّ فعل من المغاربة، نظامًا رسميًا وتشكيلاتٍ سياسيةً ومدنيةً، على ما كان يجري في الجزائر من عنف سياسي دموي. وقد تعامل النظام المغربي، ممثَّلاً في الملك الراحل الحسن الثاني، مع مجريات الأمور السياسية في الجزائر بنوع من اللامبالاة في البداية. ذلك لأنّ المغرب، في نظر الملك، كان في منأًى عن أيّ خطر للمدّ الحركيّ الإسلامي، بحكم الثقافة السياسية للمغرب، وبحكم طبيعة النظام السياسي الحاكم. ولكنْ يمكننا القول، اليوم، إنّ هذا الموقف الظاهري كان يخفي في العمق تخوفًا رهيبًا من تنامي الحركات الإسلامية في المغرب وتأثُّرها بما يجري في الجارة الجزائر. ومما يدلّ على ذلك التصعيدُ الذي عرفته علاقةُ النظام بالحركات الإسلامية، إنْ على المستوى التنظيمي أو الإجرائي؛ وفي هذا الإطار يمكن إدراجُ حالة مواجهة النظام المغربي لـ «جماعة العدل والإحسان» ولمُرشدها عبد السلام ياسين.

ولم يستمر موقفُ اللامبالاة هذا من طرف النظام طويلاً، إذ مالبث الحسن الثاني أنْ عَبَّرَ عن موقفه من التطورات السياسية الجزائرية من خلال تأكيداته المستمرة على أنّ ما تعيشه الجزائرُ من مواجهات عنيفة هو نتيجةٌ لعدم النضج السياسي لدى القادة الجزائريين، ولعدم تدبيرهم الفعّال للتعدد السياسي، ولعدم تحكُّمهم الرزين في آليّات الانفتاح السياسي من خلال انتهاج سياسة التدرُّج التي تَسْمح بالمشاركة الإيجابية للفرقاء السياسيين. كما دعا، غيرَ مرة، الساسةَ الجزائريين إلى الاقتداء بالنهج المغربي في التعامل مع مسألة الانفتاح الديمقراطي، وهو النهج القائم على التدرج والانتقال السياسيْن عبر مراحل.

ولم يكن موقف الحركات الإسلامية المغربية ليشذّ عن موقف النظام. فقد عاب الإسلاميون المغاربة على أشقائهم الجزائريين عدمَ نضجهم الكافي في تدبير النجاح الكاسح الذي حققوه بنوع من التروِّي والتدرج. وانتقد عبد السلام ياسين، مرشدُ «جماعة العدل والإحسان» في المغرب، الحركاتِ الإسلاميةَ الجزائريةَ بسبب عدم تأقلمها مع المتغيرات السياسية والإقليمية والمحلية الجديدة، وتفويتها فرصةً كبيرةً أُتيحتْ لها للدخول في إطار الشرعية الدولية. وهذا الموقف يدلّ على أنّ العلاقة بين الحركة الإسلامية المغربية والحركات الإسلامية الجزائرية تظلّ علاقاتٍ عاطفيةً، ولم تتحول ـ في أية لحظة ـ إلى علاقة عضوية. ويمكننا أن نُرْجع سببَ ذلك إلى أنّ الإسلاميين المغاربة لم يروا أنّ الحركات الإسلامية الجزائرية يمكنها أن تفيدهم في مجال النظرية الإسلامية: فلا بلحاج ولا نحناح شكّلا يومًا مرجعيةً نظريةً للحركات الإسلامية المغربية، بعكس راشد الغنوشي (التونسي) الذي نجد له امتداداتٍ في النقاشات النظرية للإسلاميين المغاربة وبالخصوص في جدالهم حول علاقة الإسلام بالديموقراطية كما يمكن إرجاعُ سبب ضعف العلاقة بين الحركتين في كلا البلدين إلى قناعة الحركات الإسلامية المغربية، المستمدة أساسًا من قناعة المجتمع المغربي عامةً، بأنّ الجزائريين دولةً وشعبًا مغتربون في علاقتهم بالدين، بحكم طول حقبة الاستعمار الذي عاشوا في كنفه فلدى المغاربة قناعةٌ راسخةٌ بأنّ ذاكرة الشعب الجزائري فَقَدت الحمولةَ الدينية، فصار يعيش فراغًا في مستوى التديُّن الشعبي والرسمي. لكنّنا نرى أنّ هذه

العلاقة بين الإسلاميين المغاربة والجزائريين علاقة عاطفية لا عضوية، لأنّ أولئك لم يروا في هؤلاء فائدة في مجال النظرية الإسلامية

القناعة خاطئة لأنّها تنمّ عن جهل بالمجتمع الجزائري: فقد أظهرتْ دراساتٌ أنثروبولوجيةٌ عديدةٌ أُنجزتْ في سنوات الثمانينيات في بعض القرى الجزائرية أنّ تشكيل المتخيّل الديني داخل المجتمع الجزائري يأخذ أشكالاً لا يرضى عنها المتديِّنُ المغربيُّ التقليدي، لكنّ ذلك لا يَمْنع من وجود بعدٍ دينيٍّ لدى المواطن الجزائري.

غير أنّ غياب العلاقة العضوية بين الحركات الإسلامية في كل من المغرب والجزائر قد لا يعني أنّ المغرب، في إطار التفاعلات السياسية التي عاشها بعد بدايات التسعينيات، لم يتأثر بما يجري في الجزائر فنحن لا نعتقد أنّه كان يتمتع بالمناعة القوية التي تحصّنه من كلّ عدوى، لأنّ المنطقة المغاربية محكومة بتقاطعات جوهرية تجد أصولَها في الذاكرة التاريخية لبلدان المنطقة والدليل على ذلك أنّ المغرب، ومباشرةً بعد ما جرى في الجزائر، سارع إلى إدماج الحركة الإسلامية في النسق السياسي الرسمي. ولا شك في أنّ التجربة الجزائرية كانت مستحضَرَةً أثناء بناء التصور الإستراتيجي لمستقبل التدبير السياسي في المغرب، سواء من طرف الحركات الإسلامية المغربية التي تعاملتْ مع السلطة بميول اعتدالية، أو من طرف النظام المغربي في إعادة تأثيثه للبيت السياسي المغربي ومراهناته على لاعبين جدد في انطلاق مسلسل الانتقال الديموقراطي بشكل يَغْلب عليه التدرُّجُ والتمرحل

غير أنّه لا بدّ من الاعتراف بأنّ المغرب يتمتع بخصوصية محدّدة ساهمتْ في رسم مساراته التاريخية في كل تشكلاتها وتعقيداتها. فالمغرب محكوم في تشكيلات نخبه بوجود تقاطعات كبرى بينها؛ ذلك أنّ خطّ النخبة المغربية متماسك ومتواصل، وكلّ حلقة داخلها تؤدّي بك إلى حلقة أخرى. وهذا يفسِّر الطبيعة **السِّلْمية** التي تمّ بها مسلسلُ الانتقال الديموقراطي في المغرب فعَبْرَ تاريخ المغرب كان الانتقالُ السياسي وتدبيرُ التعدد السياسي يتمّان وفق آلية تفاوضية يَغْلب عليها التوافقُ والتراضي والتنازلُ المتبادلُ بين الفرقاء السياسيين. وهذه «الخبرة المغربية» هي التي ساعدتْ على إدماج الحركة الإسلامية المغربية ضمن النسق السياسي الرسمي بطريقة سلْمية وسلسة، وإنْ ساهمتْ هذه الخبرةُ ذاتها في خلق توافقات **عرجاء** تَفْتقر دومًا إلى الاختيارات الواضحة. أما في الجزائر فلا مثيل لهذا النوع من التدبير، لأنّ النخب فيها عاشت وتعيش باستمرار على إيقاع الاصطدام في مستوى الاختيارات والقناعات والمصالح؛ لذلك فلا مجال لوجود قاعدة للتراضي والتوافق في التعبيرات السياسية الجزائرية.

وكيما نفسِّر هذه الظاهرة، فلا بدّ من العودة إلى مرحلة تكوين الدولة في كل من البلدين، لنصادفَ مسارَيْن متباينيْن، أولُهما طريقة الاستعمار، وثانيهما معركةُ الاستقلال. فلقد كان الاستعمار في الجزائر عسكريًا، وسعى إلى محو المعالم القديمة وإحلال معالم جديدة مكانها. وأما في المغرب، فقد اضطلعتْ بالاستعمار شركاتٌ رأسماليةٌ آتيةٌ من الجزائر؛ كما أنّه حافظ على البنية السياسية التقليدية للمغرب بعد إفراغها من شوكتها السياسية، وأقام إلى جانبها نظامًا عصريًا هو نظام الحماية.

في مسار المطالبة بالاستقلال، نجدنا كذلك أمام تباين في المنهج بين البلديْن فلكي تَحْصل الجزائرُ على استقلالها كانت ملزَمةً بخوض حرب أهلية ضروس بين مائتيْ ألف جزائري من أصول فرنسية دُعُوا بـ «الحركيين،» ومجموع الشعب الجزائري الأصلي. وهكذا تم إقصاءُ «الحركيين» وتجريمُ كل متعاملٍ مع فرنسا أو متحدث باللغة الفرنسية كما أَضْحت قضيةُ التحرير والمشاركة في الحرب التحررية هي الفيصلَ في تحديد الانتماء إلى الوطن. وفي هذا السياق ظهرتْ معياريةُ «الشهيد» و«المجاهد» كأساس للحسم في درجة الانتماء إلى الوطن. وقد ظلت هذه المعيارية تُسْتهلك من طرف النظام الجزائري لفترة طويلة، باعتبارها مصدرَ الشرعية الوحيد للنظام السياسي ولشرعية الانتماء إلى المجتمع؛ بل أُسْبغتْ عليها هالةُ القدسية أثناء تقسيم الثروات والجاه وإعادة ترتيب المجتمع الجزائري، وضُحِّي من أجلها بكلّ المعايير القديمة المنظِّمة للعلاقات السياسية والمجتمعية داخل المجتمع الجزائري أما المغرب، فإنّ حربه التحريرية لم تهزّ بنيتَه المجتمعية، ولم تكن ذات تأثير في العمق الشعبي إضافةً إلى أنّ المغرب حافظ على مؤسسات

الدولة التي كانت لديه. كما جاء الخطابُ الوطني التحرري فيه خاليًا من نبرات الإقصاء والعنف ولهذه الأسباب كانت مرحلةُ بناء الدولة في المغرب مهووسةً بهاجس التوافق والإدماج.

هل يمكن اعتبارُ الاختلاف في التصور حول بناء الدولة الوطنية في كلا البلدين مصدَر توتر دائم بينهما؟

في مرحلة بناء الدولة في الجزائر تكرستْ قناعةٌ جوهريةٌ، وهي أنّ على الدولة أن تعيد بناءَ كلّ شيء من جديد. وبالتالي فإنّ المعطيات التي يفرزها المجتمعُ ليست بذي بال. فالدولة هي جيش التحرير، وهذه الدولة تنتمي إلى حركة التحرر العالمية وإلى التيار القومي التقدمي، وتحظى بهيبة في الأوساط العالمية وفي المؤسسات الدولية. إنّ دولةً بهذا الرصيد السياسي والتاريخي كانت لا بدّ أن تَنْظر إلى نظام الدولة المجاورة لها، وهي المغرب، نظرةَ ما لا يُمْكن أن تختاره الجزائرُ في نظامها السياسي.

إذًا هو النقيض لتطلعاتها؟

بل أكثر من ذلك إنّه المحور الضديّ لها. فالنظام السياسي المغربي بالنسبة إلى الجزائريين كان هو النظام البالي والتقليدي الذي تَأْمل الجزائرُ في القضاء عليه! وقد ظلّ راسخًا في ذاكرة الجزائريين، دولةً وشعبًا، أنّ المغرب بلدٌ ينتمي إلى القرون الوسطى. وستزداد هذه القناعةُ رسوخًا مع القطيعة التي شهدها الشعبان المغربي والجزائري بفعل الاحتدام السياسي وإغلاق الحدود.

نَخْلص من نقاشنا لطبيعة مرحلة بناء الدولة الوطنية في الجزائر إلى أنّ الاختيارات الكبرى التي تبنّاها النظامُ الجزائري في تلك الفترة أدت إلى بروز خصومة بين الدولة والحساسيات ذات النزوع الإسلاموي. وقد بدأت الخصومةُ بصرخة أَطْلقها الشيخ السلطاني في وجه النظام، مدينًا التوجُّهَ الاشتراكي للدولة ومحاولتَها المزجَ بينه وبين المفاهيم الإسلامية، واستمرت في أشكال مختلفة، لتصل إلى مرحلة المواجهة المسلحة بدايةَ التسعينيات، وما تزال تداعياتُها مستمرةً إلى اليوم

كيف تحلِّل فشلَ النظام السياسي الجزائري في تبني تَصور إيديولوجي واضح؟ وهل كان لهذا الغموض مسؤولية في ما جرى ويجري في الجزائر؟

هناك عواملُ عديدة تضافرتْ من أجل خلق وضعية التوتر التي عاشتها الجزائرُ بين الدولة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة ثانية. أبدأ بالعامل الثقافي العامّ لأشير إلى أنّ ما يميِّز التاريخَ السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى أول حركة احتجاجية بعد ولاية الرئيس الشاذلي بن جديد هو مبادرة الدولة إلى بناء المجتمع، وساعَدَها في ذلك الإمكاناتُ الكبيرةُ التي كانت توفِّرها عوائدُ البترول فهذه الإمكانات أتاحت للدولة القدرةَ على تدبير التناقض بين خطاب تحرري عالمثالثي حداثي وتقدمي وقومي وعروبي من جهة، وبين واقع تتحكم في مصيره نخبةٌ عسكريةٌ مغتربةٌ لها متطلّباتٌ على المستوى العلمي والتقني، ونخبةٌ مدنيةٌ ذاتُ لسانٍ فرنسي وطموح غربي، من جهة ثانية. هذا الوضع خلق نوعًا من السكيزوفرينيا (الفُصام) في الشخصية السياسية الجزائرية. لكنْ بدايةً من الثمانينيات، وبالتزامن مع الأزمة العالمية التي عرفها إنتاجُ البترول، بدأت الدولة الجزائرية تجد نفسَها أمام وضع سياسي جديد لم يعد معه بالإمكان إخفاءُ التناقض الموجود، فاضطرت إلى دخول مرحلة جديدة من إعادة ترتيب المجتمع. ولأنّها لم تعد لها القوةُ السياسية والإيديولوجية والمادية للاضطلاع بهذه المهمة، فقد باشرتْ مسلسلَ الانفتاح السياسي أمام حساسيات مختلفة للمساهمة في إعادة ترتيب المجتمع. ولمّا كانت لغةُ الاحتجاج الأقوى في الشارع السياسي الجزائري هي لغةَ الحركات الإسلامية، فقد بات من الضروري أن تتعارض مصالحُ النخبة القديمة مع النخبة السياسية الجديدة ذات الطموحات والمصالح المختلفة. ولأنّ التاريخ السياسي الجزائري كان قد أفرز «معيارَ الشهيد» فيصلاً لتوزيع الأدوار وأداةً للإعلان عن الانتماء إلى الوطن، فقد كان لزامًا في مرحلة بناء المجتمع من جديد أن يلجأ الفرقاءُ السياسيون المتعددون إلى الاحتماء بثقافة «الشهيد والمجاهدَ» والاغتراف من تجارب الحرب الأهلية لتأكيد الأحقية السياسية في إعادة تشكيل المجتمع.

في مـرحلة بناء الدولة في الجـزائـر اعـتـبـر نظام المغرب باليًا وتقليديًا ونقيضًا لتطلُّعات الجزائر التقدُّمية

إلى جانب هذا العامل الثقافي هناك أسباب سياسية مباشرة يمكن أن نفسِّر بها طبيعةَ التطورات السياسية في الجزائر، أهمُّـهـا مـوقعُ المؤسـسـة العـسكرية الجـزائرية في الخـريطة السياسية في الجزائر. فهذه المؤسسة تلعب دور المحور الأساس في اللعبة السياسية وبما أنّ هذه المؤسسة ذاتُ مصالح مرتبطة أساسًا بالغرب ويهمّها أن تظل مراقِبةً ومدبِّرةً للشأن السياسي الجزائري، فليس من صالحها أن تطفو على الساحة السياسية حركةٌ سياسيةٌ اجتماعيةٌ ذاتُ توجُّهٍ مخالفٍ لتوجهها ومصالحَ متعارضةٍ مع مصالحها. ونعتقد أنّ صراع المصالح بين المؤسسة العسكرية الجزائرية والحركة الإسلامية هو الذي أشعل فتيلَ العنف الدموي، خاصةً إذا علمنا أنّ المؤسسة العسكرية هي التي أَبْطلت المسلسلَ الديموقراطي الذي كان قد أَعْلن عن نجاح كاسح للأحزاب السياسية الإسلامية

عامل سياسي آخر كان خلف احتقان الوضع السياسي في الجزائر، وتمثَّل في وضعية التقاطب التضادي الذي توجد عليه النخبُ في الجزائر. فعدمُ وجود حلقة وسطى فَتَحَ الباب أمام استئساد خطاب العنف الذي يجد مرجعيةً له في المتخيَّل السياسي الجزائري. فالتصنيفات كانت واضحةً، والمصالحُ متعارضةً، والخطاباتُ متصادمةً لا تترك مجالاً لنسج خيوط التواصل والاتصال. فحتى الأمس القريب عَمَدَ الخطابُ السياسي الرسمي إلى إقصاء كلّ أشكال ومضامين الخطاب الديني التقليدي، بدءًا من مظاهر التديّن الشعبي الذي واجهتْه السلطةُ بالكثير من العنف؛ بل إنّ ما احتفظتْ به من أشكال التديُّن التقليدي جاء في شكل إدماجات عنيفة، وهو اليوم يواجَه بلغةِ إقصاءٍ وعنفٍ مماثلة.

حاجة الدولة الوطنية الجزائرية إلى إعادة بناء المجتمع فرضتْها ظروفٌ وشروطٌ عديدة أودّ أن أركّز على واحدة منها، وهي المتعلقة بالفراغ المؤسساتي الذي عاشته الجزائر طيلة تاريخها؛ ونعني به غيابَ مفهوم الدولة، على عكس ما عرفه المغرب. فالمغرب بلد ذو تقاليد راسخة في البناء المؤسساتي، إذ عَرف الدولةَ منذ أربعة عشر قرنًا ونيّف، كما تمتَّع باستقرار ساهم في بناء الشخصية السياسية المغربية. ألا يمكن أن نفسِّر ما يجري من تفاعلات سياسية في كل من المغرب والجزائر من خلال هذا البعد التاريخي والثقافي؟

يظل هذا التفسير ثقافويًا لأنّه يَخْتزل كلّ قضايا الخطاب والممارسة السياسيّيْن في الجزائر في عامل واحد لم يَثْبت الحسمُ فيه هو بالذات. ما يُمْكن قولُه في هذا السياق هو أنّ التنظيم المؤسساتي لم يكن يَشْمل **كلّ** التراب الجزائري، رغم وجود مدن كانت لها مؤسساتٌ مثل مدينة قسطنطينة؛ إلاّ أنّ هذه المؤسسات لم تكن لها الاستمراريةُ التي كانت تتمتع بها المؤسساتُ السياسيةُ والتنظيميةُ في المغرب.

هذا التصور الثقافوي يمكن تفسيرُه من خلال بعديْن مختلفيْن ساهما في تكوين الشخصية السياسية لكلّ من المغرب والجزائر. فالمغرب عبارة عن شبه جزيرة يحدّها من الشمال والغرب البحرُ المتوسط والأطلسي، ومن الجنوب بحرُ الرمال الممتد في الصحراء. وبهذا التكوين الجغرافي كانت السيادةُ المغربية تتمتع بحدود وبمقوِّمات أمة، الأمرُ الذي سهَّلَ قبولَ السلطة والاستبداد وتكريس ثقافة الخضوع. وأما الشخصية الجزائرية فقد استندتْ في تكوينها الشخصي على مرجعية الرفض والتمرد؛ وأساسُ هذه المرجعية يعود إلى طريقتَي الاستعمار والاستقلال في الجزائر، كما أسلفنا شرحُهما فالرفض هو الموقف الشرعي في الفعل السياسي الجزائري، والرموزُ التي أسَّست للمجتمع الجزائري هي رموزُ الرفض والأنفة. أما الرموز المؤسِّسة للسلوك السياسي المغربي فهي الموالاة والمرونة والتوافق والتراضي

ما مدى استفادة كل نظام من معارضة النظام الآخر في إدارة معركة التوتر الأزلي بين الدولتين؟

في مستوى العلاقات السياسية بين البلدين لا بدّ من التذكير بأنّ جانبًا هامًا من المعارضة المغربية سبق أن استقر في الجزائر، وأنّ عدة محاولات انقلابية وتآمرية ضدّ المغرب كان

مصدرها الجزائر. والسبب هو أنّ الجزائر كانت تضطلع بمسؤولياتها الدولية على مستوى الحركات التحررية العالمية، وتُدرك دورَها الحيوي في إدارة هذه الحركات وفي دعمها. ولمّا كان المغرب بالنسبة إلى الجزائر عاملاً ضديًا، فقد كانت تحسّ بواجب محاربته من خلال احتضان مكوّنات من المعارضة المغربية ومساندتها. وأما النظام المغربي فلم يلعب بهذه الورقة إلاّ في الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٤، حين راهن على ورقة الإسلاميين في صراعه مع الجزائر، فَسَمَح لبعض النشطاء الإسلاميين الجزائريين بإمكانية التحرك من داخل التراب المغربي. غير أنّ هذا الرهان لم يدم طويلاً.

هل كان انتصار الحركة الإسلامية في الجزائر سينعكس إيجابًا على العلاقات المغربية ـ الجزائرية؟

العلاقات الخارجية في الجزائر، وخصوصًا العلاقة مع المغرب، لا تتحكّم فيها النخبةُ السياسيةُ المدنيةُ وإنّما تديرها المؤسسةُ العسكرية. لهذا فإنّ الحركات الإسلامية، حتى في حال وصولها إلى السلطة، لن تتمكّن من الإمساك بكلّ مقاليد الحكم، وبالتحديد العلاقات الخارجية. وعليه، فإنّ السياسة الجزائرية تجاه المغرب لن تَشْهد تغيُّرًا يُذْكر، لأنّ من مصلحة العسكر أن يظلّ التوترُ قائمًا مع المغرب لكونه يشكّل رافدًا أساسيًا من روافد شرعية مؤسسته. ولن يكون هناك انفراج حقيقي في هذه العلاقات إلاّ إذا أقرّت المؤسسةُ العسكريةُ بذلك.

في إطار قراءتكم للصراع الدموي بين الدولة والحركات الإسلامية في الجزائر خلصتُم إلى أنّ الجزائر تسير في طريق مسدود. فهل ما زلتم ترون أنّ النفق مظلم؟

هذا النفق الذي كان مسدودًا منذ عشر سنوات بدأ يتّسع لكوّات الأمل. ذلك أنّ الأحداث التي عاشتها الجزائرُ في حقبة التسعينيات أفرزتْ مجتمعًا جديدًا شَرَعَ في وضع آليات جديدة للتعاطي مع الشأن السياسي. وبوادر التغيير في الجزائر تؤكّد يوميًا التطبيعَ الديموقراطي، وإنْ كنّا نلاحظ تعثُّرَه بين الفينة والأخرى بفعل تدخّل المؤسسة العسكرية. إنّ المسيرة الديمقراطية تشق رحلتَها في اتجاه تصحيح الأوضاع وتجاوز الأزمات، وهذا يدلّ على أنّ المجتمع الجزائري استفادَ من تجربة التعلم السياسي ومن عوائد الحركة السياسية. وبالرغم من أنّ هذه الحركية لم تتمكّن إلى الآن من إضعاف الدور الجوهري للمؤسسة العسكرية، فإنّها تسير بنجاح كبير في اتجاه تعدّد الصحافة والإنتاج الفكري والانفتاح السياسي.

يعيش المغرب والجزائر انفتاحًا سياسيًا نسبيًا، ويخوض البلَدان تجربة الانتقال الديموقراطي. ومن شأن هذا الفعل الإرادي أن يفضي إلى وجود مؤسسات تمثيلية وديموقراطية تَعْكس إرادةَ الشعوب وتسهم في التواصل بينها، بعيدًا عن حساسيات الأنظمة وحساباتها الضيقة. فهل تراهنون على هذا الواقع الافتراضي الجديد في إخراج العلاقات المغربية ـ الجزائرية من النفق المسدود؟

لا أشاطرك الرأيَ في هذا الموضوع. فالبلدان يعيشان على إيقاع الحدود المغلقة، ومن شأن هذا الوضع الخطير أن يؤثّر في درجات التواصل بين الشعبيْن. إذ ليس بين الشعبيْن المغربي والجزائري، اليوم، إمكانياتٌ للتواصل: فنحن إما نتواصل عبر فرنسا، أو من خلال قناة عربية ! إنّ ما ينتجه المغربيُّ لا يَعْلمه الجزائريُّ، والعكس صحيح. ثمة قطيعة شاملة على مستوى جيل بأكمله، رغم أنّ ما يجمع بين البلديْن والشعبيْن أكثرُ مما يفرّق بينهما. ونأسف أكثر حين نعلم أنّ أيّة إمكانية لتحسين العلاقة بيننا وبين الجزائريين ستقرِّرها في النهاية مصالحُ القوى العالمية لا إراداتُ الشعوب والقادة السياسيين للبلديْن!

محمد الطوزي

باحث وأستاذ جامعي في كلية الحقوق، الدار البيضاء

ندوة: العلاقات المغربية ـ الجزائرية من منظور المثقف المغربي

آدارها: عبد الحق لبيض
المشاركون: مصطفى ناعمي، أحمد حرزني،
برحاب عكاشة، عبد الحي مودن

عبد الحق لبيض

عبد الحق لبيض: يندرج عقدُ هذه الحلقة ضمن التوجه الفكري لمجلة الآداب، وهو توجُّه تميّز على الدوام بالانشغال بقضايا العرب والدفاع عنها. ولئن كانت الآداب طوال مسيرتها التاريخية حاملةً للفكر القومي، فإنّها اليوم ترنو إلى الإسهام في تشييد فضاءٍ لحوارٍ نقدي وتأمّلٍ عقلاني لتجربة «القومية العربية» وفي هذا الإطار يقول د. سماح إدريس رئيس تحريرها في تصديره لملفّ «لبنان بعيون سورية»: « .. لا شكّ في أنّ محور العلاقات العربية ـ العربية هو أحدُ المحاور الأساسية في تشكيلنا لـ 'عروبة جديدة' نَطْمح إلى أن تنتشر في الساحة الثقافية والنضالية العربية، بديلاً من عروبةٍ قديمةٍ قامعةٍ تلغي الاختلافَ، وتعلي من شأن الرأي الأوحد، وتُقْصي الأقليّاتِ والقومياتِ الأخرى، وتُنْكر جدوى التحالفات الشعبية الأممية»

كما تَنْبع راهنيةُ التأمل في الإطار العام للعلاقات المغربية ـ الجزائرية من طبيعة التحولات الكبرى التي شهدها العالم، وأهمُّها: بروزُ ظاهرة العولمة، وسيطرةُ القطب الواحد، وتكريسُ خطاب «الديموقراطية وحقوق الإنسان،» وتحريرُ رؤوس الأموال والمعاملات وينضاف إلى هذا العامل الدولي عاملٌ آخر يتمثل في التوسع الملحوظ للمنظومة الأوروبية، وتقدُّم الاندماج الاقتصادي والمالي والسياسي بين دولها. فالحقّ أنّ الاتحاد الأوروبي يمثّل اليوم تحديًا سياسيًا واقتصاديًا على المجموعة العربية؛ كما يمثّل حلقةً أساسيةً في حركية المجتمعات العربية، وفي تأهيل مساراتها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، خاصةً وأنّ نسبةً هامةً من الجاليات العربية تعيش في أوروبا

عامل آخر بدأ يَفْرض نفسَه، ضمن إطار التفكير المستقبلي لمفهوم «العروبة الجديدة،» على الساحة السياسية والنضالية العربية، ونعني به احتلالَ العراق فهذا الاحتلال يحتِّم على كل المهتمين بالشأن العربي إعادةَ صوغ أسئلة المشروع النهضوي العربي، والتفكيرَ في مخارج متعددة للأزمة الراهنة بعيدًا عن الشعارات الرومانسية والأحلام الطوباوية.

أما على المستوى الإقليمي فإنّ التحولات المتسارعة التي عرفها المغربُ والجزائرُ تَفْرض على المحلِّل أن يعيد النظرَ في مجموعة من المسلّمات التي حكمتْ علاقاتهما طوال عقود. والحال أنّ مسلسل الانفتاح السياسي الذي انتهجه البَلَدان منذ بدايات التسعينيات، رغم ما اكتنفه من غموض وعنف دموي، يشكّل مدخلاً جديدًا لبناء تصوُّرٍ مغايرٍ لطبيعة العلاقات بينهما. فقد ظلّت هذه العلاقات لفتراتٍ طويلة رهينةَ الرؤية الأحادية لمؤسستَي النظاميْن المركزيتيْن، ونعني بهما مؤسسةَ القصر في المغرب ومؤسسةَ العسكر في الجزائر. وترافَقَ ذلك مع تغييب أطراف أخرى كان لها تصورٌ ورؤيةٌ مغايران واليوم، ومع التطبيع الديمقراطي النسبي في البلديْن، ومع بروز نواة مجتمع مدني له قناعاتُه المستقلة نسبيًا عن السلطة المركزية في كلا البلدين، صار من الممكن المراهنةُ على حوارٍ جديدٍ بمفاهيم مغايرةٍ وآفاقٍ أكثرَ مرونةً وانفتاحًا على الأسئلة الحسّاسة والجوهرية في العلاقات المغربية ـ الجزائرية، بعيدًا عن الخطابات الرسمية التي برهنت الظروفُ والأحداثُ أنّها لا تمتلك الجرأةَ الكافيةَ ولا الخيالَ السياسيَّ القادريْن على وضع بوصلة تلك العلاقات في الاتجاه الصحيح. لهذا السبب كانت رغبتُنا هنا في إعطاء الكلمة للمثقف المغربي من أجل مناقشة طبيعة العلاقات المذكورة من منظور نقدي وموضوعي.

يقول الأستاذ محمد العربي المساري في مؤلفه **المغرب ومحيطه:** «إنّ صورة المغرب في الجزائر قد تشوّهتْ إلى حدّ أنّها أصبحتْ لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة. وعكسُ هذا حَدَثَ بالنسبة إلى صورة الجزائر في المغرب، حيث ظلت المعلومات المتعلقة بواقع الجزائر... تنساب باستمرار إلى الرأي العام المغربي، عبر سُوقه المفتوحة أمام جرائد كل أقطار العالم... [وظلّت] نقمةُ المغاربة على الجزائر محصورةً في جانب واحد، هو تسخيرُ النظام الجزائري لمرتزقة البوليزاريو لضرب ترابه وتقتيل أبنائه وتحطيم منشآته.»

ما يُمْكن فهمُه من كلام المساري هو أنّ سبب الأزمة من منظور المغاربة يُختزل في قضية الصحراء ودعم الجزائر لجماعة

البوليساريو. لكنّ هذا الاختزال من شأنه أن يقصي مجموعةَ أسباب أخرى تطيل من أمد الخلاف بين البلديْن وتقويه. والسؤالُ المنطَلَقُ الذي نبدأ منه نقاشنا هو: هل بالفعل تُعدّ مشكلةُ الصحراء القضيةَ الخلافيةَ **الوحيدةَ** بين المغرب والجزائر؟ سنحاول الإجابة على هذا الإشكال المحوري في ندوتنا من خلال زوايا نظر مختلفة وسنَعْمل على تفريع هذا المحور الرئيسي إلى محاور جزئية على الشكل التالي:

● **الخلاف الحدودي**: من الإشكالات الأولى التي شهدتْها العلاقاتُ المغربية ـ الجزائرية منذ فجر الاستقلال مسألةُ الحدود، التي عَرفتْ سنةَ ١٩٦٣ اندلاعَ حرب الرمال بين المغرب والجزائر، وما تلتها من نزاعات عنيفة كانت وراءها الرغبةُ الاستعماريةُ في خلق أزمة توتر مزمنة بين البلدين. سنعمل في الحلقة النقاشية على بسط أهمّ أسباب الخلاف الحدودي بينهما، ومعرفة تداعياته السياسية والاقتصادية والثقافية، وكيفية إدارة الجزائر والمغرب له.

● **الخلاف السياسي**: هذا الخلاف سابقٌ على أزمة الصحراء، وهو وليد مرحلة بناء الدولة الوطنية في كلا البلدين فالمغرب، الذي حافظ فيه الاستعمارُ الفرنسي على المؤسسات السيادية التقليدية، وَجَدَ نفسَه بعد الاستقلال يعيد بناء ذاته اعتمادًا على منطلقات جاهزة ونموذج للدولة مورس عبر التاريخ، مطعّمًا إيّاه بأساليب الحكم والتسيير العصريين. وفي المقابل، فإنّ حركة التحرر الجزائرية وجَدتْ نفسَها مطالبةً بإعادة بناء المجتمع والدولة في الجزائر بعد أن هَدَمَ الاستعمارُ كلَّ النماذج القديمة؛ وقد تطلّبتْ إعادةُ البناء هذه تبنّي سياسةٍ أكثر راديكاليةً كانت تَنْهل من منابع الخطاب الاشتراكي الثوري والقومي التقدُّمي وقد باعد ذلك، إيديولوجيًا، بين النظامين. المغربي التقليدي، والجزائري التقدمي. فكيف تُمْكن اليومَ قراءةُ الفكر السياسي الجزائري منذ تأسيس الدولة الوطنية الجزائرية إلى اليوم؟ وإلى أيّ حدّ أثّر هذا الفكر في طبيعة العلاقات مع المغرب؟ وهل تشكّل قضيةُ الصحراء اليوم بديلاً لدى الساسة الجزائريين من الخطاب القومي الثوري النضالي الذي كانت تَحْمله في مواجهة نظام «تقليدي رجعي» كما كان يبدو لها؟ بمعنى آخر، هلْ تجد الجزائر في قضية الصحراء وسيلةً لتشغيل وظيفتها الديبلوماسية التي قد تكون تعاني فراغًا سياسيًا نَتَجَ من عَجزٍ في إدارة القضايا السياسية الداخلية للجزائريين؟

لقد عاشت الجزائر مرحلةَ الانتقال الديمقراطي والانفتاح السياسي منذ بدايات التسعينيات، واكتنفتْ هذه التجربةَ قلاقلُ شديدةٌ أدّت إلى إجهاض المسلسل الديمقراطي الجزائري أو إلى تعطيله على أقل تقدير. فكيف يَقرأ السياسيُّ المغربيُّ هذه التجربة؟ وكيف يحلّل تأثيرَها في العلاقات بين البلديْن؟ وأيُّ مستقبل للديمقراطية في الجزائر؟ وهل هناك عناصرُ تشابُهٍ بين تجربة التحول الديمقراطي في المغرب ونظيرتها في الجزائر؟ وإلى أيّ حدّ يمكن أن تلعب التحولاتُ السياسية في كلا البلدين دورًا في التقريب بين المكوِّنات السياسية المغربية والجزائرية؟

● **الخلاف حول الصحراء**: كان بومدين قد صرَّح لجريدة **لُومانيتي** في ١٩٧٥/١١/٢١ بـ «أنّ الصحراء الغربية تشكّل جزءًا من أمن الجزائر. وقد توصّلنا إلى إقرار توازن في المنطقة، ولا يمكن أن نتركه في مهبّ الريح.» مثلُ هذا التصريح مِنْ صانِع أزمة الصحراء في منطقة المغرب العربي يُظْهر أنّ هذه الأزمةَ أمنيّة. لكنّ السؤال هو: بأيّ معنى تشكّل الصحراءُ خلفيةً أمنيةً للجزائر؟ وهل مشكل الصحراء جزء من سياسة الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تسعى الجزائر إلى فرضها على منطقة المغرب العربي؟ ثم كيف تتأثّر السياسةُ الخارجيةُ الجزائرية، بخصوص المغرب ومشكلة الصحراء، بالعوامل الدولية المستجدة، ونعني بها أساسًا السياسة الأميركيةَ في إدارة الخلاف المغربي ـ الجزائري وفق المصالح الاستراتيجية الأميركية؟

● **الخلاف الاقتصادي** : ننطلق هنا من توصيف نظرة الجزائر إلى نفسها وإلى دورها في المنطقة منذ بداية السبعينيات مع المخطّط الرباعي (٧٠ ـ ٧٣)، حيث رسمت الجزائرُ لنفسها دورَ القيادة الاقتصادية للمنطقة. فهل كانت الجزائر مؤهّلةً لقيادة

ارتكب أصحاب القرار السياسيّ في المغرب خطأً لا يُغتفر حين لم يباشروا مع فرنسا عملية رسم الحدود مع الجزائر

لمنطقة اقتصاديًا؟ وهل كان المغرب يمثّل عائقًا أمام تحقيق أهدافها؟ إنّ من شأن هذيْن السؤاليْن أن يقودا إلى مناقشة الخلفية النظرية والعملية للتنظيم الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال إلى حدود الثمانينيات. فمنذ الثمانينيات سيَعرف الاقتصادُ والتجارةُ الخارجيةُ للجزائر مجموعةً من التحولات بفعل متغيّرات السوق العالمية، واختلالِ التوازنات المالية، وتفاقُم أزمة المديونية الخارجية، وانخفاضِ قيمة الدينار مقابل الدولار؛ وكلُّ ذلك سيؤدّي إلى تغير في التصور الاقتصادي والتجاري الجزائري الذي بدأ يتحرر من احتكار الدولة بفعل الانخراط في برنامج التقويم الهيكلي. والأسئلة المطروحة هنا هي: هل أثّر هذا التحولُ البنيوي الاقتصادي والتجاري الجزائري في طبيعة العلاقة مع المغرب، بعد أن لم يعد هناك تباينٌ كبيرٌ على مستوى السياسة الاقتصادية للبلدين؟ وكيف انعكس على سياسة الجزائر تجاه ملفّ الصحراء؟ وهل يُعتبر الاقتصاد والتجارة الخارجية المدخلَ الأساسيَّ لقراءة الخلاف بين البلديْن؟

● **الخلاف الثقافي**: ننطلق في مناقشتنا للعلاقات الثقافية بين المغرب والجزائر من توصيف الإواليات الناظمة لهذه العلاقات من أجل الكشف عن التماثل والاختلاف في شكل الثقافة بين البلديْن. وبإمكان نقاشنا أن يتقدّم في اتجاه تحديد خصائص البنيات الثقافية ومرجعيات التفكير الثقافي في كلّ من المغرب والجزائر، لنبيّن إلى أيّ حدّ يُمْكن العاملَ الثقافيّ أن يُستغلّ إمّا في إذكاء فتيل الصراع أو في التقريب بين وجهات النظر. ولعلّنا نستطيع أن نصل في نقاشنا هنا إلى التساؤل عن دور المثقف في الأزمة الحاصلة بين النظامين: هل كان يعيد إنتاجَ الخطاب الرسمي ويجد له المبرِّرات الأخلاقيةَ فيساهم في تكريس الوضع القائم، أم أنّه اجتهد في الاستقلال عن الرأي الرسمي ودافع عن ضرورة بناء المستقبل المشترك؟ ولعلّنا نحاول هنا أيضًا الإجابةَ عن أسئلة ثقافية أخرى من قبيل: كيف يؤثّر إغلاقُ الحدود في إمكانيات التواصل الثقافي بين الشعبين؟ وأيُّ دور للمثقف المغربي والجزائري في التنديد بهذا الفعل الإجرامي في حق أجيال عديدة من شباب البلديْن؟ وكيف يَنْظر المثقفُ إلى الصراع الثقافي بين أبناء جاليتي البلديْن في أوروبا وتسابقهما نحو الهيمنة الثقافية والدينية على المؤسسات الثقافية والدينية في أوروبا؟

● **أيُّ مستقبل للعلاقات المغربية ـ الجزائرية؟** نسعى من خلال هذا المحور الختامي إلى استشراف الآفاق المستقبلية للعلاقات بين البلديْن من خلال الخلاصات التي انتهى إليها المساهمون في مداخلاتهم، محاولين تحديدَ المهام الأساسية التي يجب أن تضطلع بها مؤسساتُ المجتمع المدني في كلا البلدين وإبراز المسؤوليات التي يتحملها المثقف المغربي والجزائري من أجل بناء مستقبل قادر على مواجهة التحديات.

مصطفى ناعمي: يضعنا مشكلُ الصحراء إزاء مقاربتين مختلفتين. **المقاربة الأولى** تاريخية تَرْصد الأحداثَ من خلال ما هو مُثْبت في الكتب والوثائق التاريخية، إذ تؤكّد أغلبُها أنّ الخلاف المغربي ـ الجزائري حول قضية الصحراء يعود إلى القرن التاسع عشر. فقد كان علماءُ الجزائر يثيرون دومًا نقاشًا إشكاليًا حول مغربية الصحراء أو عدم مغربيّتها، محاولين نفيَ أيِّ انتماءٍ مغربي عن حجّاج الصحراء وشنكيط. وكانت هذه المشكلة تُرفع إلى القائم بالأشغال الدينية، ممثّلاً في مفتي الأزهر الشريف الذي كان له وحدَه الحقُّ في الإفتاء في هذه المسألة. ولكنّ هذه المقاربة التاريخية تظلّ، في نظرنا، مجردَ طرح أوليّ يعتمد على بعض المعطيات التاريخية التي تبقى محصورةً في أبعادها المناسباتية.

أما **المقاربة الثانية** فتَرْبط مشكلَ الصحراء أساسًا بالمعطى السياسي الذي يبدو أنه وليد فترة تاريخية تبتعد عن القرن التاسع عشر بأزيد من خمسين سنة، وتقوم في نطاق سياسي يتساوق مع مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم الصراع الجيوسياسي حول منطقة جغرافية محددة. ذلك أنّ فرنسا، خاصةً بعد أن تأكدتْ من حتمية خروجها من الجزائر، شعرتْ متأخرةً بضرورة التقرب من الإدارة المغربية، وذلك من خلال تسليمها إيّاها أجزاءً من التراب الجزائري، وبالتحديد ما يسمّى

اليوم بصحراء الجزائر، حتى تكفّر عن الأخطاء التي اقترفتْها في حق المغرب إبّان رسم الحدود

وللحقيقة وللتاريخ نقول اليوم بأنّ أصحاب القرار السياسي في المغرب، وبالتحديد في فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، قد ارتكبوا خطأً لا يُغتفر حين لم يباشروا مع فرنسا عمليةَ رسم الحدود. ذلك لأنّ رسمها في ذلك الوقت كان سيجنِّب البلديْن مشاكلَ ما تزال عالقةً إلى اليوم، بل وتحولتْ معضلةً بنيويةً تزداد حدّتُها مع مرور الوقت.

عبد الحق لبيض: ولكنْ هل تمثّل مسألةُ الحدود بين البلديْن اليوم العنصرَ الأكثر توترًا في هذه العلاقة، أم أنّها مجردُ ورقة يلوّح بها لاستثمارها في مجالاتٍ خلافيةٍ أعمق؟

برحاب عكاشة: المألوف في مسألة الحدود، وخاصةً في منطقة شمال إفريقيا، أنّها غيرُ واضحة المعالم لدى العامّة من الناس، وإنْ كانت محددةَ الإطار الجغرافي نسبيًا لدى الحاكمين استنادًا إلى مستلزمات السيادة والوطأة السياسية مثل البيعة واستخلاص الضرائب. ولقد أثيرتْ مسألةُ الحدود بين المغرب والجزائر أوّل مرة عند بدايات تأسيس الدولة العلوية في القرن السابع عشر، وبالتحديد في عهد السلطان مولاي محمد، الذي كان قد دَخَلَ إلى الجزائر ناحية تلمسان، فاحتجّ أتراكُ الجزائر وبعثوا بوفد إلى السلطان المغربي، الذي التزم أمامهم بعدم تجاوز وادي تافناو، ولكنْ من دون أيّ اتفاق مكتوب وموقّع بشكل رسمي. غير أنّ المغرب اعتبر منذ ذلك الوقت أنّ الوادي المذكور هو الحدّ، وهذا ما التزم به أتراكُ الجزائر كذلك إلاّ أنّ المشكل ظلّ قائمًا، لأنّه كلما ضَعفت الدولةُ المركزيةُ في المغرب تجاوزَ أتراكُ الجزائر ذلك الوادي إلى تاوريرت وتازة؛ وكلّما قويت الدولةُ المغربيةُ تجاوزتْ بدورها ذلك الحدَّ المتفقَ عليه مع أتراك الجزائر.

في مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وبعد موقعة «إيسلي» التي انهزم فيها الجيشُ المغربي أمام القوات الفرنسية، وقّعت الدولةُ المركزيةُ في المغرب اتفاقيةَ «مغنية» حول الحدود سنة ١٨٤٥ وقد تميّزتْ هذه الاتفاقية بغموض شديد وبحيْفٍ سافرٍ في الحق المغربي، خاصةً في منطقة جنوب «فكيك» والمناطق الصحراوية، والتي ستصبح فيما بعد مصدرَ قلقٍ شديدٍ في العلاقات المغربية ـ الجزائرية وإذا كنّا نتفهم اليوم الطبيعةَ الانتهازيةَ والنزوعَ إلى الظلم لدى الإدارة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة، فإننا لا نستسيغ على الإطلاق موقفَ **المثقف الجزائري** في تلك الفترة، فهذا كان يَصْدر في كثير من الأحيان عن المرجعية الاستعمارية ويؤيِّد بحماسةٍ اغتصابَ المستعمِر للحق المغربي واقتطاعَه أجزاءً واسعةً من ترابه ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى مواقف الباحث والمؤرِّخ الجزائري الأستاذ محمد برحال، الذي كَتَبَ كثيرًا عن المغرب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وزاره عدةَ مرات ففي هذه المواقف نجد برحال يتقمّص شخصيةَ المستعمِر تجاه المغرب، وبخاصة في مسألة الحدود وأن يَصْدر هذا الموقفُ عن مثقفٍ معتَبَرٍ في الأوساط الأكاديمية والفكرية في الجزائر، فلا بد أن يؤثِّر بحدةٍ في المواقف التي ستتبناها الأجيالُ المتعاقبةُ في الجزائر.

كما أنّ بعض القبائل شهدتْ نزاعاتٍ قويةً حول هويتها: هل هي قبائل مغربية، أمْ قبائل جزائرية؟ وفي بعض الأحيان نجد القبيلة الواحدة منقسمةً على نفسها: قسم تابع للجزائر يتبنّى الموقف الجزائري، وقسم آخر يتبنى الموقف المغربي؛ وهو ما سيترتب عنه أحقادٌ وضغائنُ تتقوى بفعل استمرار التاريخ بين أبناء القبيلة الواحدة المجزّأة بين دولتيْن تَحْكمهما علاقاتٌ متأزّمة. وإذا ما دقّقْنا في الأمر وَجَدنا أنّ مفهوم الحد سيتضح مع التوسع الفرنسي واحتلال ممتلكات القبائل التي أصبح بعضُها على شق الحدود وستستمر هذه القضية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مشكّلةً محطّاتِ توتُّرٍ ونزاعٍ دائميْن بين الدولة المركزية في المغرب والإدارةِ الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. وقد حاول المغرب مرارًا إقناعَ الحكومة الفرنسية بالموافقة على تكوين بعثة مختصة لإثبات الحدود، بعد أنّ تبيّن له أن اتفاقية «مغنية» الموقّعة بعد هزيمة «إيسلي» مجحفة في حقّ المغرب. وأسفر ذلك عن توقيع اتفاقية باريس عام ١٩٠١، لكنّ هذه لم تكن أفضل حالاً من

مشكل الحدود إرث استعماري، لكن ما يثير الاستغراب هو أنّ الجزائريين دافعوا عنه باستماتة

سابقتها. فقد اتّضح للعديد من القبائل الصحراوية في جنوب فكيك أنّها صارت أمام خيارين لا ثالث لهما: فإمّا أن تبقى تحت سلطة المغرب، وإمّا أن تلتحق بالجزائر تحت السيادة الفرنسية ـ وهذا ما حصل مع قبائل ولاد جرير وعمور وغيرها

وممّا تجب الإشارةُ إليه أنّ هذه الاتفاقية المغربية ـ الفرنسية حول الحدود لم تَسلمْ أيضًا من إفراز مواقف سلبية من طرف العديد من المؤرّخين الجزائريين ضدّ الدولة المغربية. فقد اعتبر هؤلاء أنّ المغرب قد تحالَفَ مع المستعمِر الفرنسي لاقتطاع أجزاء من التراب الجزائري لفائدته بغيةَ إضعاف الجزائر، مع أنّ الاتفاقية شهدتْ تنازلاً من لدن المَخْزن المغربي عن جزء هام من التراب المغربي لفائدة الجزائر المستعمَرة ساعتها. فأيةُ مؤامرةٍ يتحدث عنها الإخوة الجزائريون؟!

بعد سنة ١٩٥٦، ظهرتْ بعضُ الاتجاهات داخل الدولة الفرنسية تدعو إلى ضرورة إقناع المغرب بقبول مقترحات تخصّ الحدود. وهو الطرح الذي أثار مرةً أخرى ردودَ أفعالٍ قوية من لدن النخبة السياسية والفكرية في الجزائر، التي اعتَبَرَتْ هذه الدعوة بمثابة صفقة بين المغرب وفرنسا من أجل اقتطاع أجزاء من التراب الجزائري لإضعاف حركة التحرر الجزائرية. وهذا الإحساسُ بالمؤامرة عند الإخوة الجزائريين لم ينحصر في سياقه الزمني، التي كانت له ربما اشتراطاتُه وظروفُه، بل استمرّ حتى هذه اللحظة. ولا أدلّ على ذلك من صدور كتاب تاريخي حول معاهدة إيفنون سنة ٢٠٠١ لصاحبه رضا مالك، يستعيد فيه الأطروحةَ القديمةَ مشيرًا إلى أنّ التونسيين قبلوا الاتفاق مع الجزائريين حول مسألة الحدود، في حين أصرّ المغاربة على عرقلة أيّ اتفاق بسبب أطماعهم آنذاك في الصحراء. ومقاربةٌ بمثل هذا الشكل تؤشّر على استمرار التوتر بين المغرب والجزائر، إذ لم يستطع الإخوة في الجزائر ـ سواء كانوا في مراكز القرار أو كانوا أكاديميين أو كتّابًا أو مثقفين أو منتمين إلى المجتمع المدني ـ أن يتجاوزوا هواجسَ المرحلة الاستعمارية ومرحلة الاحتقان السياسي الذي كان محكومًا بإكراهات الحرب الباردة وصراع القطبين.

ويمكننا القول إجمالاً إنّ مشكل الحدود هو إرث استعماريّ بالدرجة الأولى. غير أنّ ما يثير الاستغراب هو أنّ الجزائريين تبنّوا هذا الموروثَ الاستعماري ودافعوا عنه باستماتة بل سيتجذّر هذا الوعيُ بعد اندلاع حرب الرمال سنة ١٩٦٣، عندما طُرح الأمرُ على منظمة الوحدة الأفريقية فتبنّت مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية خوفًا من اندلاع نزاعات إقليمية. وكان المغرب قد تحفّظ لحظتها على هذا المبدإ، فيما راحت الجزائر تستغله في المحافل الدولية والإقليمية وتدافع عنه بقوة، وما تزال تنتهج الأسلوب ذاته في مواقفها من النزاع حول الصحراء.

وقبل أن أنهي حديثي أودّ الإشارة في عجالة إلى مسألة حساسة تخصّ طبيعةَ التواصل بين الشعبين المغربي والجزائري، وهي الكتاب المدرسي الجزائري. فما يُكتب فيه عن الفترات المشتركة بين البلدين يثير الأحقادَ ويَزْرع الكراهيةَ في نفوس الشبيبة الجزائرية. لقد قيل في السابق إنّ الرئيس الراحل الهواري بومدين كانت له حساسيةٌ خاصةٌ تجاه المغرب وتجاه ملكه، لذلك فإنّ العلاقة كانت متوترةً ومتأزمةً على الدوام. لكنْ ماذا يعني صدورُ كتاب تاريخي عام ٢٠٠١ بعنوان **تاريخ الجزائر المعاصر** يكيل فيه التهمَ إلى المغرب بالتآمر على الثورة الجزائرية، ويزعم أيضًا أن الحكومة المغربية كانت تحارب جبهةَ التحرير الجزائرية وتضيّق عليها الخناقَ في حدود المغرب الشرقي، وأنّها كانت تحتجز الأدويةَ والمساعدات التي كانت ترسلها إليها دولٌ أجنبيةٌ عبر الحدود المغربية؟ والمؤسف أنّ هذا الكتاب معتمَد في الجامعة الجزائرية، يلقَّن للطلبة ويردِّدون ادعاءاته. ومن شأن هذا النوع من الكتابات المدرسية والجامعية أن يذكّي روحَ الحقد والعداء ضدّ المغرب، ويُسهم في زرع قنابل موقوتة في جسد المنطقة تتغذى ـ اليومَ ـ بما تروِّجه الإمبرياليةُ العالميةُ الجديدة من أفكار تريد أن تبثّ روحَ الانفصال والتجزئة في الجسد العربي من المحيط إلى الخليج. ألسنا في حاجة اليوم، سواء في الجزائر أو في المغرب، إلى مصالحة حقيقية تَقْفز على كل الأحقاد المفتعلة والمصطنعة، وترمي بالأفكار

الاستعمارية إلى مزبلة التاريخ، لتمكّن الشعبيْن المغربي والجزائري من المساهمة في بلورة أرضية توافقية قائمة على علاقة متوازنة تراعي مصالحَ الجميع وترنو إلى الوحدة التكاملية، التي هي المصيرُ الحتمي للدولتين إذا هما أرادتا أن تستمرا في الحياة في ظل العولمة؟ ولنا أن نتساءل اليوم وبمرارة: مَن المستفيد من الحرب الإعلامية بين البلدين، في ظلّ تراجُع العديد من المكتسبات في عهد الاكتساح الأمريكي للمنطقة وفرضِه شروطَ التداول السياسي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي فيها بعيدًا عن احتساب ضرورات المصلحة التاريخية والحضارية والثقافية التي تَجْمع بين أبناء منطقة المغرب العربي الكبير؟ وماذا سنجني من وراء كتابات توقّعها اليومَ أسماءُ مثقفين جزائريين بارزين، تتباهى فيها بأسبقية الجزائر على المغرب في تمثّل الثقافة العصرية، وفي المطالبة بالإصلاحات السياسية منذ ١٩١٩، وفي المطالبة بالاستقلال سنة ١٩٣٠؟ ما الذي سيربحه المواطنُ المغربي أو الجزائري من وراء مقالات صحفية ترمي إلى النيل من المغرب واحتقاره واعتباره بلدًا ينتمي إلى القرون الوسطى؟

نحن في المغرب وفي الجزائر، في حاجة ملحّة اليوم إلى تأسيس تواصل إيجابي يُسْهم في بناء الأجيال القادرة على التوحد من أجل مواجهة تحدّيات المستقبل. وهذا هو الدور التاريخي المنوط اليوم بالمثقف في البلديْن.

لبيض: قَدَرُنا في المغرب والجزائر أن نشترك في أشياء عديدة، وأن نختلف في أمور متعددة. فما توحِّده الجغرافيا والتاريخُ وعمقُ التقارب العائلي بين العديد من القبائل المغربية والجزائرية، تفرّقه السياسةُ والإيديولوجيا والحساسياتُ الشخصيةُ. فبعد مسارٍ موحَّدٍ في تجربة التحرير والنضال ضد المستعمِر، تأتي فترةُ بناء الدولة الوطنية، فَظَهَرتْ ملامحُ الطلاق البائن بين النظاميْن الذي يمكنه أن يكون قد تغذّى بمشاكل التاريخ والجغرافيا ومنطقِ التواصل بين النخب المثقفة في كلا البلديْن. وقد ولّد ذلك نوعًا من التنافسية والصراع السياسيين بين النظاميْن والموالين لهما في الرؤية من المثقفين، ورَهَنَ المنطقةَ برمّتها لتبعيةٍ أزليةٍ لمراكز القرار السياسي والاقتصادي في النظام العالمي، الذي كان يتميّز بثنائية قطبية؛ وها هو اليومَ يَرْهنها لمركز القرار الإمبريالي الأميركي الذي راح يَفْرض شروطَه وقيمَه على المنطقة بترحاب شديد من النظاميْن، بل وبتسابقٍ مثيرٍ إلى إرضاء الغرور الأميركي. فكيف يحلّل الأستاذ أحمد حرزني هذا المعطى ضمن المنظور الذي انطلقنا منه في هذه الندوة؟

أحمد حرزني: قبل الإحاطة بتفاصيل هذا السؤال المدقّق والعميق، دعني أسجّلْ تعليقًا قصيرًا على ما تفضّل به الأستاذ عكاشة في موضوع الحدود، لأقول إنّ هذا الموضوع يجب ألاّ يستحوذ على أفقنا ونحن نفكّر في طبيعة الخلافات المغربية ـ الجزائرية. ذلك أنّ قضية الحدود تظلّ مجردَ مسألةٍ فرعيةٍ ضمن إشكالية كبرى تؤطّر الخلاف بين الدولتيْن.

إن المشكل مع الأخوة في الجزائر يمكن اختزالُه في جانبين: تاريخي واقتصادي. أما الجانب التاريخي فيتمثّل في تلك الخصائص المشتركة بين المغرب والجزائر، وهي كثيرةٌ إلى درجة أنّ الملاحِظ لا يكاد يفهم لماذا لا يكون الشعبان متحدين. ومع ذلك فإنّ الاشتراك في هذه الخصائص لا يلغي الفوارقَ التاريخية بين البلديْن. فقبْلَ الاستعمار الفرنسي كانت الجزائر محتلةً من طرف العثمانيين، في حين ظلّ المغرب ناجيًا من هذا الاحتلال. والوجود الفرنسي في الجزائر كانت له صبغةٌ استعماريةٌ كاملة، أما في المغرب فقد اتخذ صبغةَ «الحماية» التي هي أقلُّ من الاحتلال وأثناء فترة الحركة الوطنية تراكمتْ عدة فوارق، رغم الوحدة في المنطلقات. ذلك أن التعامل مع فرنسا، مثلاً، كان مختلفًا: فالحركة الوطنية التحررية في المغرب استطاعت أن تجد حلاً أسرعَ من الحركة التحررية في الجزائر، وهو ما أثار حفيظةَ الإخوة في الجزائر إذ اعتبروا الاتفاقَ المنفردَ الذي وقّعته الحركةُ الوطنيةُ المغربية مع فرنسا

جـوهـر المشكل هو الصـراع على من يمثّل القـوة الإقليـمـيـة التي تعـتـمـد عليـهـا مـراكـزُ النفوذ الاقتصادي العالمي في المغرب الكبير

الاستـعـمـارية آنذاك طعنةً من الخلف للمـقـاومـة الجـزائرية وإضعافًا لقدرتها التفاوضية.

وإذا ما أضفنا إلى الفوارق التي ميّزت المسارَ التاريخي للبلديْن ما تراكَمَ من خلافات خلال فترة الستينيات، أثناء حرب الرمال وبعدها، اتّضَحَ لنا حجمُ الخلاف السياسي والتاريخي بين البلدين، وهو الخلاف الذي سيؤطِّر الخطابَ السياسيّ للبلديْن إلى يومنا هذا. فالجزائر دائمةُ الادعاء بأنّ المغرب يدبِّر لها المؤامرةَ تلو الأخرى، منذ ثورة عبد الكريم بلقاسم والمغرب يدّعي أنّ الجزائر ـ باحتوائها للعديد من المعارضين آنذاك ـ إنما تخطِّط لإحداث قلاقل داخل المغرب بغيةَ قلب النظام. وللأسف، بدل أن تتبدّد هذه الشكوكُ المتبادلة، نجدها في فترة السبعينيات قد ازدادت احتدامًا واصطراعًا.

والحقّ أنّ العناصر التي ظهرتْ خلال السبعينيات، وخصوصًا على مستوى النظام الاقتصادي العالمي، ما تزال قائمةً إلى اليوم، وتنعكس على مسار قضية الصحراء. لنتذكرْ أنّه في بداية ١٩٧٣ ظهرت «الصدمةُ البترولية» بحيث بدأ جزء من الرأسمال العالمي ينتشر في عدد من دول العالم الثالث (délocalisaion). وهذا الشرط الاقتصادي أحدثَ جوًا من التنافس في العالم الثالث برمّته، وكان من نتائجه المباشرة احتدامُ الصراع بين بلدانه من أجل الارتقاء من مرتبة الدولة الهامشية (بلغة نظرية النظام العالمي آنذاك) إلى مرتبة الدولة شبه الهامشية التي تستفرد بعدد من الرساميل المصدَّرة من العواصم الغربية، على أساس أن تلعب تلك الدولُ في منطقتها دورَ القوة الجهوية والإقليمية. وهذا في اعتقادي هو جوهر المُشْكل بين المغرب والجزائر: عنيتُ الصراعَ من أجل تحديد مَنْ يستحق أن يمثِّل القوةَ الإقليمية في منطقة المغرب الكبير، بله إفريقيا، التي تَعْتمد عليها مراكزُ النفوذ الاقتصادي العالمي وتأسيسًا على هذا المعطى راح كلٌّ من المغرب والجزائر يبسط أوراقَه، ويعمل قدرَ الإمكان على استجلاب رضى مراكز القوى العالمية.

وإذ نعيش، اليومَ، أجواءَ نهاية مرحلة من التنافس، نَكْتشف أنّ البلدين انتهيا معًا إلى النفق المسدود في رحلة التنافس، وسقطا معًا في حدود الفشل الذريع فلا المغرب ولا الجزائر استطاعتا أن تَفْرضا الاعترافَ بهما كمخاطَبٍ رئيسٍ، أو كقوة جهويةٍ رئيسة يَعْتمد عليها أصحابُ القرار الاقتصادي والسياسي العالمي. والسؤال المشروع اليوم هو: مَنْ سيتكفَّل، بدلاً من المغرب والجزائر، بالقيام بهذه المهمة؟ هل هي إسبانيا التي لم تتورّع عن إظهار ودّها وتحالفها مع أميركا، خصوصًا في حربها ضدّ العراق؟ أم أنّ فرنسا، بثقلها التاريخي وبمعرفتها بمجريات الأمور في المنطقة، هي التي ستظلّ اللاعبَ الرئيسَ؟ أم أنّ أميركا نفسَها ستتدخل في المنطقة وفي تدبيرها الاستراتيجي؟

هذا السؤال المتفرِّع إلى احتمالات عديدة هو الذي يجب علينا التفكيرُ فيه مليًا، سواء كنّا في الرباط أو الجزائر العاصمة. والطريقة التي سنقارب بها هذا السؤال هي التي ستَحْسم في الحل النهائي الذي سيُفْرض على الجميع في قضية الصحراء، وفي طبيعة العلاقات المغربية ـ الجزائرية، ومن خلالها العلاقات داخل منطقة المغرب الكبير.

أعود مرةً أخرى إلى فترة تأسيس الدولة الوطنية في منطقة شمال إفريقيا، لأشير إلى أنّ شكل الدولة في الجزائر ـ بشعاراتها وبإيديولوجياتها وباختياراتها التنموية ـ كانت تشكّل النقيضَ التامَّ للنظام في المغرب. إضافةً إلى أنّ ارتباط الجزائر بسياقات حركة التحرر العالمثالثية، وتبنِّيَها للشعارات القومية والتقدمية والتحررية، سمحا لها بأنْ تضع نفسَها في المحور النقيض للمحور الذي يوجد فيه النموذجُ المغربيُّ التقليدي والمحافظ. وقد شكّلتْ هذه الخلافاتُ المذهبيةُ والعقديةُ إطارًا لتنازع المصالح والرؤى والأهداف، الأمرُ الذي وَلَّدَ خلافات وسَمَتْ تاريخَ العلاقة بين البلديْن بمياسيم الاحتقان والتوتر وما مشكلة الصحراء سوى نتاج طبيعي لتفاعلات هذه المرحلة من تاريخ الخلاف المغربي ـ الجزائري.

لكنّ السؤال الأهم هو: ألم يكن من الممكن التعايشُ بين النظامين رغم كل هذه الفوارق، بحكم إكراهات المصالح المتقاطعة،

والحاجةِ الملحّةِ إلى الوحدة التي تَشْترطها مجرياتُ التحول العالمي، والنبضُ المتسارع للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة أو على مستوى الخريطة الدولية بأكملها؟ وإذا كنا نتحدث دومًا عن عمق الاختلاف في الخيارات الكبرى والاستراتيجية بين البلديْن، أفلا يحقّ لنا أن نتساءل اليوم عن **مشروعية** هذه الخيارات، وأنْ نبحث من ثم عن مصدرها؟ ألا يحقّ لنا مساءلتها عمّا إذا كانت خياراتٍ شعبيةً ووطنيةً توافقتْ حولها مختلفُ الشرائح الاجتماعية في البلدين، أمْ هي مجردُ شطحاتٍ شخصيةٍ تحكّمتْ فيها المصالحُ الضيقة والأحقادُ الذاتية المتبادلة بين الحاكمين في البلدين؟

فلا أحد منا اليوم يقارب العلاقات المغربية ـ الجزائرية إلاّ ويَحْكم عليها بالتوتر الأزلي للأسباب التي ذكرنا آنفًا وينسى أنّ الجارة أوروبا ـ بخياراتها السياسية والتنموية والإيديولوجية المتباينة والمنبثقة ديموقراطيًا من إرادة شعبية حقيقية ـ استطاعت، بالاحتكام إلى حجّية المصالح الحيوية التي تجمعها، أن تتوحّد وأن تقفز على كلّ الخلافات التي هي أعمقُ وأشدُّ تاريخيًا وسياسيًا وشعبيًا من الخلافات المختلقةِ اختلاقًا بين الجزائر والمغرب!

وبعد انهيار الإيديولوجيات وزحفِ العولمة وتقلُّص نفوذ الدولة الوطنية، أما يزال من المجدي الحديثُ عن الخلافات المغربية ـ الجزائرية، أم الأجدى إحداثُ تحوُّل جوهري وراديكالي في طبيعة هذه العلاقة استنادًا إلى الصفات التي صارت توحِّد بين البلديْن؟ أليس كلٌّ من النظاميْن السياسيين المغربي والجزائري ثابتًا ومحافظًا وتقليديًا؟ أليس النظام الاقتصادي في البلدين نظامًا ليبراليًا مفتوحًا على الرغم منهما؟ والخصخصة، أليست قِبْلةً يتوجّه إليها اقتصادُ البلديْن؟ أفلا نرى أنّ اللغة المشتركة بين المؤسسات الاقتصادية في كلا البلديْن مَصُوغةٌ صياغةً كاملةً من مُعجم التبعيّة لمراكز الرأسمال الأجنبي؟ وللحقيقة وللتاريخ، ولنقُلها جهرًا وبدون استحياء ألسنا معًا، في المغرب كما في الجزائر، نعزّي أنفسَنا على فشلنا التنموي الذريع بكافة أشكاله وأطيافه؟ فَلِمَ الإصرارُ على الحديث عن الاختلاف والتمايز بين المغرب والجزائر؟ أليس الفشلُ كافيًا ليوحِّد ما فرّقتْه الإيديولوجيا الكاذبةُ؟

عبد الحي مودن: طبيعة العلاقة المغربية ـ الجزائرية، بعد الاستقلال تحديدًا، رسمتْها عمليةُ تشكّل الدولة القطرية في كلا البلديْن، وطريقةُ الدولتيْن في بناء وترسيخ مشروعيتهما السياسية. وقد مرّت هذه العملية بمراحل عديدة إلى أنْ وصلتْ، في حدود أواسط السبعينيات، إلى مرحلة الوضوح الرئيسية في الاختيارات الكبرى التي قاما عليها وضمن هذه الاختيارات ستَبْرز مشكلةُ الصحراء

وكيما نستوعب مشكلةَ الصحراء، فلا بدّ من استقراء مرحلة أربعين سنة من حصول المغرب والجزائر على استقلالهما، لأنّ من شأن ذلك أن يُبْرز لنا الفوارقَ الجوهريةَ في الاختيارات التي اعتمدتها الدولتان في بناء مفهوم الدولة القُطْرية. فقد اعتبرت الجزائرُ نفسَها دولةً وطنيةً ترتكز على مبادئ الثورة وعلى أسلوب القطيعة مع الماضي وانتهاج النظرة اليعقوبية في بناء الدولة الحديثة، ألا وهي الدولة المركزية، أو «الدولتيّة» التي لها اختياراتُها الأساسيةُ ضمن المنظومة الاشتراكية، ولها تحالفاتٌ دوليةٌ استراتيجيةٌ مع الدول الراديكالية في العالم الثالث. وفي المقابل هناك المغرب الذي اتّبع، بعد حصوله على الاستقلال، نهجَ الدولة المَلَكية القائمة على الاستمرارية وعلى التشبُّث بالإرث التاريخي، لا على القطيعة في بناء مشروعيتها السياسية؛ ولذلك اعتمدت المغرب داخليًا على المؤسسات والرموز التقليدية، وخارجيًا على التحالف الاستراتيجي مع المعسكر الغربي. لكنّ ما يثير الاستغرابَ، بعد سنوات عديدة من المنافسة والصراع بين الاختيارين المتعارضيْن لكلا الدولتيْن، هو أنّ الذي ضعفَ هو الدولة الأقوى، بعد أن كان المتوقَّع من خلال القراءة التاريخية لفترة الستينيات والسبعينيات أنّ النظام الأقرب إلى الانهيار هو النظام التقليدي المغربي، في مقابل تجذُّر أسس النظام الجزائري الثوري والحديث ! ويعود السببُ الرئيس في ذلك إلى أنّ الجزائر، منذ أواخر السبعينيات، بدأتْ تَشْهد

حالة القطيعة القائمة اليوم بين مثقفي البلدين تستوجب البحث عن كوّة للأمل نحقّق من خلالها تبادل الإنتاجات الفكرية والعلمية

تحدّيات لم تكن بنيةُ الدولة اليعقوبية الاشتراكية في الجزائر مؤهّلةً لمواجهتها. ففي الوقت الذي تمكّن فيه النظامُ المغربيُّ المحافِظ من التأقلم مع التحديات العالمية الجديدة، من خلال العمل على تجديد مشروعية النظام السياسي التقليدي، والتركيز على قضية استرجاع الصحراء، ونجاحِه في تحقيق نوع من الإجماع الوطني حولها جعله يستردّ شرعيتَه، وبخاصة بعد المسيرة الخضراء، إضافةً إلى تمكُّنه من احتواء الظاهرة الإسلامية؛ في هذا الوقت فشلت المؤسسةُ العسكريةُ الجزائرية في التقاط المتغيِّرات بحيث ظلّت مرتهنةً لثوابتها التي طالها الصدأُ. ومما سيزيد من استفحال الأمر بالنسبة إلى النظام الجزائري هو انهيارُ المعسكر الاشتراكي، وزوالُ الاتحاد السوفيتي، في مقابل توسُّع مفهوم الليبرالية عالميًا.

وعلينا أيضًا ألاّ ننسى الكيفيةَ التي تعاملتْ بها الدولتان مع مسألة التعددية الثقافية واللغوية، بما فيها المسألةُ الأمازيغية. فقد كشف ذلك عن أنّ الدولة اليعقوبية الجزائرية كانت أقلّ تأهيلاً في تدبير الاختلاف والتعدد الثقافيَّيْن من الدولة المغربية، التي سَنَحَ لها إطارُها التاريخيُّ التقدُّمَ في هذا المسار.

ويبدو من خلال المراحل التي مرت بها الدولتان أنّ الحصيلة كانت أقلّ سلبيةً في المغرب منها في الجزائر غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الدولة القُطْرية في الجزائر انهارت تمامًا أو فشلتْ كليةً، أو أنّ الدولة القُطْرية في المغرب نجحتْ وتحوّلتْ بذلك إلى نموذج إيجابي. بل ما يُمْكن تأكيدُه هو أنّ الدولة الجزائرية، بالرغم من الأزمات القوية التي كان من المفروض أن تَعْصف ببنياتها، قد احتفظتْ بأهمّ مقوِّماتها ونجحتْ في تحقيق استمرارها. لنأخذْ على سبيل التمثيل الحربَ الأهليةَ في الجزائر، التي امتدت أكثرَ من عقد من الزمان وحَصدتْ أرواحَ آلاف الضحايا؛ أو لنأخذ المواجهات العنيفةَ بين الدولة المركزية ومطالبِ التعددية الثقافية في الجزائر، ممثلةً، بالأساس، في الحركة الأمازيغية ولنضفْ أيضًا الأزماتِ الاقتصاديةَ نتيجةً لفشل المشاريع التنموية التي انتهجتها الدولةُ الجزائرية. فالحقّ أنّه رغم كلّ ذلك استطاعت الدولةُ الجزائريةُ أن تتأقلم مع المتغيّرات العالمية وأن تنسجم، بشكل تدريجي لافت للانتباه، مع التحول العنيف الذي عرفه العالمُ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتمكّنتْ، بقدرة ملحوظة، من إعادة ترتيب علاقاتها الدوليةَ الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية، وأن تتأقلم أيضًا مع التراجع الذي شهدتْه حركاتُ التحرر العالمية. بل إنّ الجزائر استطاعت أن تنسجم إلى حد بعيد مع المتغيِّرات العالمية بخصوص موضوع الصحراء، ما دامت ترتكز على مبدإٍ لا يُمْكن الجدلُ فيه، ونعني به «مبدأَ حقّ تقرير المصير»؛ في الوقت الذي وَجَدَ فيه المغربُ صعوبةً في تكييف تصوُّره المرتكِز أساسًا على مرجعيات مختلفة، كالبيعة والاستقلال الذاتي أو اللامركزية الجهوية في ظلّ السيادة المغربية.

والحصيلة التي يُمْكن استخلاصُها أنّ الدولة القُطْرية في كلتا الدولتين ظلّت صامدة وقوية، برغم المشاكل التي تعرّضتْ لها. وهذا يحتِّم علينا، كمثقفين، البحثَ في الكيفيات الكفيلة بتحقيق تجاوزٍ كلّيّ للعراقيل السياسية في البلديْن بغيةَ ابتداع آفاق جديدة للتفكير المشترك بين البلدين فحالة القطيعة القائمة اليوم بين مثقفي البلديْن تثير القلقَ، وتدعو إلى البحث في سبل إيجاد كوّة للأمل نحقّق من خلالها تبادلاً في مستوى الإنتاجات الفكرية والعلمية. وهذا هو الطريق الأنجع لتحقيق التواصل في زمن انسداد الأفق السياسي أمام أيّ تعايش أو توافق بين رجالات النظام في البلديْن.

لبيض: ما هيمن على نقاشنا هو دورُ المثقف المستقلّ وهيئات المجتمع المدني الحقيقية في إذابة الجليد الذي يَكْسو كلّ إمكانيةٍ للتوصّل إلى توافق حول القضايا والمصالح المشتركة بين البلديْن. فرغم دعاوى التباين في الإيديولوجيات والاختيارات الكبرى بين البلديْن، إلاّ أنّ الأعنفَ اليومَ هو مواجهة النظامين والشعبين ـ بالتساوي ـ للاجتياح الأمريكي لمنطقة المغرب العربي وتدبيره الاستراتيجي للمنطقة من خلال التحكم في مؤهّلاتها الاقتصادية والجيوسياسية. وعليه، فإنّنا اليوم في حاجة إلى انبعاث حركة تحرر وطنية جديدة

يقودها المثقفُ في كلّ من المغرب والجزائر من أجل فرض الوحدة الاستراتيجية والتكاملية والتواصل المفتوح بين البلديْن. ولأنّ قضية الصحراء اليوم هي القضية المحورية في الخلاف المغربي ـ الجزائري، فمن اللازم أن يبادر المثقفُ وهيئاتُ المجتمع المدني في البلديْن إلى صياغة آلية عملية تقاربُ الموضوعَ في شموليته، بحيث تَحْفظ مصالحَ البلديْن والشعبيْن، وتَدْفع في اتجاه تفعيل إطارات المغرب العربي وخلق فضاء اقتصادي وتجاري واسع يستطيع مواجهةَ تحدّيات الوحش الأميركي الذي يسعى إلى فرض منطق «السوق الحرة» في المنطقة بما يَخْدم مصالحَه وأهدافه الاستعمارية. فكيف يُمْكننا إيجادُ حلّ داخلي يغيِّر من المنظور الأزلي للرئيس الجزائري السابق الهواري بومدين لمنطقة الصحراء والتي يَعْتبرها خلفيةً أمنيةً وضابطًا محكمًا للتوازن الإقليمي لا يمكن التفريطُ فيه؛ حلٌّ يَسْعى إلى طرح آليات جديدة لضبط التوازن الإقليمي في ظل بداية ترسيخ الاستعمار الاقتصادي الاستراتيجي للمنطقة المغاربية؟

حرزني: في المداخلة السابقة بيَّنتُ أنّ التنافس بين المغرب والجزائر من أجل الهيمنة الجهوية انتهى إلى فشل الطرفيْن معًا. والمفروض الآن هو أنْ تبادر الأحزابُ السياسية والمثقفون إلى لعب دور المنبِّه إلى أنّ ذلك التنافس على امتداد الحقب الماضية يجب أن يوضَعَ له حدّ؛ إذ المطلوبُ حاليًا هو تجاوز هذه القضايا الخلافية في إطار مشروع كبير هو مشروع المغرب الكبير، وذلك على أساس ركيزتيْن. **الأولى** هي الاعتراف بالخصوصيات والاستقلالات الواسعة لسكّان الساقية ووادي الذهب، ولجهات أخرى في المغرب وفي الجزائر. أما الركيزة **الثانية** فهي الاستغلال المشترك للخَيْرات المتوفِّرة للبلديْن ولبلدان المغرب الكبير الأخرى. وواجب المثقف، كما السياسي اليوم، الضغطُ على أصحاب القرار في البلدين بأن يبادروا قبل أن تُفرض عليهم حلولٌ من الخارج؛ وإن كنّا نَعْلم أنّه ليس من السهل الخروجُ من المنطق السائد الذي تكرَّسَ على مستوى الفئات الحاكمة، بمعنى أنّ المغرب الكبير يَصْعب تصورُه إذا لم نتقدم بشكل حاسم في اتجاه دقرطة الأوضاع في المغرب والجزائر معًا. فبالرغم ممّا يبدو على السطح من اختلاف على مستوى الأوضاع السياسية في كلّ من البلديْن، إلاّ أنّهما في العمق يعيشان المشاكلَ نفسَها، وإنْ كانت اليوم باديةً أكثر في حالة الجزائر نظرًا إلى غياب بورجوازية أُوكلتْ إليها المهامُّ النهضويةُ التي قامت بها البلدانُ الأخرى خارج العالم الثالث، فترتّب عن ذلك وجودُ فئاتٍ اجتماعيةٍ استطاعت ـ بالإرث أو بالاستيلاء المباشر على السلطة ـ أن تَعْرض نفسَها بديلاً عن البورجوازية الوطنية، فشرعتْ في استعمال الدولة لتحقيق نوع من التراكم السياسي

أمام هذا الوضع تَلْزم ضرورةُ الدخول في مسلسلِ «التعاقد الجديد بين الدولة والمجتمع من أجل إعادة بناء العلاقات والبنيات وتحديد الوظائف.» وليس بالضرورة أن يستند هذا التعاقد إلى الاختيار الثوري الذي لا حظوظَ له في أيٍّ من البلديْن، وإنما يتأسس على اقتناع رجال الحلّ والعقد في البلديْن بأن يغادروا مواقعَ الدولة ويشتغلوا، إنْ هم شاءوا، بالمجال الاقتصادي. ومادامت هذه المهمة لم تُنجزْ في البلديْن، فستظلّ الفئاتُ السابقة هي المسيطرة على مراكز القرار، وستظلّ إيديولوجيّتُها هي السائدة. وهي بالمناسبة إيديولوجيا شوفينية في جوهرها، يعقوبية في مبناها، وستظلّ عائقًا لا أمام دقرطة الأوضاع في كلّ بلد على حدة، وإنما أيضًا أمام انتقال البلدين معا إلى التكامل والتعاون بدل التطاحن والصراع

وللأسف، فليست هناك في المغرب أو في الجزائر حركةٌ ديموقراطيةٌ بالقوة الكافية لإنجاز تلك الصفقة. بل علينا الانتقال إلى طموحات تتجاوز مسألة الحدود، وذلك بعد أن يعترف المغربُ رسميًا ونهائيًا بالحدود التي طرحها الحسن الثاني وبومدين في سنة ١٩٧٢، فنُنهي هذا المشكل، وننتقل إلى مرحلة بناء المغرب الكبير. ومادامت الأمور على حالها، فإنّ تخوُّفنا من المستقبل كبير وعميق. وهنا تَنْبع أهميةُ دور المثقف، الذي عليه أن يكون بمثابة ضمير المغرب الكبير. فحين كان آباؤنا يناضلون من أجل الاستقلال كانوا يكافحون من أجل استقلال المغرب

الجزائريون كانوا ينظرون إلى المغاربة باعتبارهم مواطنين يعيشون في أزمنة القرون الوسطى

الكبير، ولم تكن تهمّهم مسألةُ الحدود بين المغرب والجزائر، أو بين هذه الأخيرة وتونس. نحن كنّا مواطني المغرب الكبير أصلاً، وكلُّ ما وقع من بعدُ ليس لنا فيه دخلٌ، لأنّه من فعل البورجوازية البيروقراطية التي تسلّطتْ على أجزاء من المغرب الكبير. والمؤسف أنّ المثقفين في المغرب والجزائر نسوا هذا الاعتبارَ التاريخي العميق، وفشلوا في إنجاز هذه المهمة. بل إنّ المثقف ليس فقط ضمير الأمة، وإنّما هو منتجٌ للأفكار. والمبكي أنّه حتى في هذه المهمة كان فاشلاً ليس فقط في العلاقات المغربية ـ الجزائرية، وإنما في جميع القضايا المجتمعية أيضًا، سواء كانت تتعلق بقضايا البناء السياسي أو قضايا التنمية. لهذا فإنّ الفاعلين القادرين على تحريك الأمور في الاتجاه الإيجابي هم الحاكمون الحاليون. لذا نَطْلب من اللّه أن يهديهم ليتعلّموا من الدروس التي لُقِّنتْ منذ مدة ليست بالقصيرة جدًا في الحرب على العراق، ورسالتُها الواضحةُ أنّ استقلالهم هم أنفسهم بالقرار مهدَّدٌ، عسى أن يجعلهم ذلك يَشْعرون بالخطر فيُقْدمون على رفع الحواجز بين البلدين وفتح الأوراش سريعًا لتدارُكِ ما مضى من فرص التوحد على صعيد المغرب العربي الكبير.

لبيض: أودّ أن أسأل الأستاذ حرزني عن مآل موقف جزء من اليسار المغربي الذي عبَّر عن دعمه لحق تقرير مصير السكان الصحراويين، وهو موقف يتناغم ـ إلى حد كبير ـ مع موقف الدولة الجزائرية.

حرزني: يجب دومًا التذكيرُ بأنّه لا يوجد شيء اسمُه «اليسار» ككيان منسجم. اليسار في المغرب، مثله مثل جميع العائلات الفكرية والسياسية الأخرى، تَنْصهر فيه اتجاهاتٌ مختلفة وأحيانًا متطاحنة. وثمة اتجاهان حين يتعلّق الأمر بمسألة الصحراء. فهناك اتجاه يدعو إلى مبدإ تقرير المصير، كيفما كانت النتيجة، وإنْ كان أتباعُ هذا الاتجاه يفضّلون انفصالَ الصحراء عن المغرب، مع ضرورة احترام الشكليات والمساطر القانونية الدولية في معالجة القضية. وهناك اتجاه آخر كان يدعو على الدوام إلى الوحدة الترابية للمغرب. أما بالنسبة إلى «حزب اليسار الاشتراكي الموحد» الذي لديّ بعضُ الصلاحية للتحدث باسمه، فقد أَجْمَعَ على أنّ الأقاليم الصحراوية هي جزءٌ من المغرب، ويجب أن تبقى كذلك؛ لكنْ في الوقت ذاته يجب الاعترافُ بخصائصها وهذا الأمر ليس خاصًا بالمناطق الصحراوية، وإنما يجب أن يعمَّمَ على المغرب كلِّه. إنّ الحلّ الطبيعي لمشكلة الصحراء يَكْمن في النظام الجِهَويّ. لهذا اعتبرنا مخطّطَ جيمس بيكر، الممثِّلِ الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، في قضية الصحراء إطارًا مقبولاً، شريطةَ أن تبادر السلطاتُ المغربيةُ إلى ترجمة هذا التوجه الجهوي بشكل ملموس في الأقاليم الصحراوية، بعد أن تماطلتْ كثيرًا في إنجازه.

لبيض: أشار حرزني في مداخلته إلى موضوع غياب الطبقة البورجوازية في المغرب والجزائر، والتي تضطلع عادةً بتأسيس الدولة الوطنية الحديثة كما هو الشأن في أوروبا. فهل يعتقد الأستاذ عبد الحي مودن أنّ لهذا الغياب تأثيرًا في مسار العلاقات المغربية ـ الجزائرية؟

مودن: لا بدّ هنا من استحضار المناخ السياسي العام الذي تكوّنتْ فيه النخبةُ السياسيةُ والاقتصاديةُ في الجزائر في المرحلة الأولى من الحركة الوطنية، ومن ثم مرحلة التحرير والاستقلال، وهو مناخ اتّسم في عمومه بالقطيعة مع كلّ التراث السياسي والاقتصادي والفكري للمرحلة السابقة، الأمرُ الذي أدّى إلى بروز طبقة حاكمة بيروقراطية سياسية وفكرية جديدة. أما في المغرب فالأمر كان مختلفًا. فقد ساد نوع من الاستمرارية على مستوى نظام الحكم، ممثّلاً في النظام الملكي، والنخبةِ الحضرية التي تزعّمت الحركةَ الوطنيةَ في المدن، والنخبةِ القروية التي تم إدماجُها في مشروع الدولة بعد الاستقلال. وهذا ما وَسَمَ التاريخَ السياسي للمغرب بنوع من المحافظة والارتكاز على المؤسسات التقليدية في تدبير الشأن السياسي والفكري.

لكنْ رغم هذه الاختلافات الجوهرية، فإنّ ثمة تقاطعات هامة في المسار السوسيو ـ اقتصادي في البلديْن. وتكفي الإشارة هنا

إلى الاختيارات الاقتصادية في البلديْن. فنحن نعرف أنّ المغرب وقع اختيارُه على النظام الاقتصادي الليبرالي القائم على مبادئ الاقتصاد المفتوح والتنافسية. إلاّ أنّ قراءةً لمساره الاقتصادي منذ الاستقلال إلى حدود نهاية الثمانينيات تُظْهر الهيمنةَ التي يمارسها القطاعُ **العامُّ** في نشاط الحركة الاقتصادية في المغرب ـ وهو توجه اشتراكي بالأساس وليس ليبراليًا، أيْ هو التوجُّه الذي كان متَّبعًا في السياسة الاقتصادية في الجزائر.. مع فروق بسيطةٍ تمثَّلتْ في حضور المنحى الليبرالي، ممثَّلاً في الدور الذي بقي مفتوحًا بشكلٍ ما للقطاع الخاص في المجال الصناعي أو في مجال الملْكية العقارية. واليوم، وبعد فشل السياسة التنموية في كل من المغرب والجزائر، نجد النظاميْن الاقتصادييْن في البلديْن يَدْخلان مرحلةً جديدةً بالقدر نفسه وبالزخم ذاته؛ ونعني بها مرحلةَ الاقتصاد المفتوح وتجريب الخوصصة، وكلاهما فرضتْهما التحولاتُ الاقتصاديةُ العنيفة التي شهدها العالمُ في بداية التسعينيات. وما يمكن استنتاجه من هذه القراءة أنّ البلديْن معًا، رغم الاختلافات بينهما، يعيشان التحولات ذاتَها، ويتعرّضان للهزات عينها، ويعيدان تأسيسَ بنيتهما الاقتصادية بالشروط ذاتها تقريبًا

غير أنّ ما يمكن تسجيلُه من اختلاف بين الدولتين هو أنّ الجزائر استطاعت، بفعل العائدات الاقتصادية الكبيرة التي كان يوفِّرها الغازُ، أن تحقق تنميةً اجتماعيةً أكثرَ تقدمًا من المغرب، وبالخصوص في مجال التعليم والصحة وتقديم الخدمات الاجتماعية. وهذا الأمر وَفَّرَ للدولة القدرةَ التحكُّميةَ في المجاليْن الاجتماعي والاقتصادي . هذا دون أنّ ننسى أن انتهاجَ سياسة محافظة في المغرب عرقل بشكل كبير تطوُّرَ البادية وتنميتَها.

هناك نقطة أشار إليها الزميل عكاشة، وترتبط بعقدة المغاربة من الجزائر. فالجزائريون كانوا دومًا ينظرون إلى المغاربة باعتبارهم مواطنين يعيشون في أزمنة القرون الوسطى بفعل النظام الرجعي التقليدي الذي يَحْكمهم، في حين كانوا يَعْتبرون أنفسَهم سبّاقين إلى تحقيق مكتسبات عديدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية. ومما لا شكّ فيه أنّ هذه النظرة وَلَّدتْ لدى المغاربة عقدةَ نقصٍ تجاه الجارة الجزائر، لكنّ هذه العقدة لم تعد اليوم موجودةً بالقدر ذاته لأنّ الجزائر لم تعد في رأي العديد من المثقفين المغاربة نموذجًا للاشتراكية والتقدمية والتحرير نظرًا إلى المعضلات التي واجهتْها وما تزال إلى اليوم. بل رأى هؤلاء المثقفون المغاربة أنّهم استطاعوا في ظلّ النظام الرجعي أن يحقّقوا مجموعةً من المكتسبات أهمُّها الانتقالُ الديمقراطي السلس والسلمي، والقدرةُ على تدبير التناقضات المجتمعية والثقافية بنوع من التراضي والتوافق اللذيْن رسّخا قوةَ التماسك الاجتماعي وإرادةَ التعايش بدل العنف والإقصاء والاستئصال.

لكنّ هذا لا يعني أنّ الجزائريين يَنظرون اليوم إلى المغرب السياسي باعتباره نموذجًا. بل ربما كان الاستثناءُ الوحيدُ الذي كان يراه الجزائريون في صالح المغرب، والممثَّلُ في قدرة النظام المغربي على السيطرة على الإرهاب، قد بدأ هو نفسُه في التراجع، خاصةً منذ أحداث ١٦ ماي الأخيرة وأن يكون المغرب قد تخلَّصَ من عقدة الجزائر فذلك يضعنا أمام إشكاليات جديدة من مثل: هل نحتاج إلى الجزائر؟ وما موقعُ الجزائر في تفكير المثقف المغربي؟ وفي هذا الباب نظنّ أنّنا لم نَطْرح هذا السؤالَ بعد؛ فهناك غياب مغاربي في الاهتمام بالجزائر. والحال أنّ مصيرنا في المغرب معلَّقٌ بمجرى التحولات التي تقع في الجارة الجزائر فإذا كانت الجزائر لا تمثِّل اليوم نموذجًا بالنسبة إلينا، فماذا ستكون أهميتُها بالنسبة إلينا من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الفكرية، خصوصًا في ظل العولمة والتحولات الثقافية الكبرى التي تعيشها الأمم؟ بل إنّ موضوع الصحراء نفسه الذي يشكِّل العائقَ الأكبرَ في تواصل الدولتين لا يمكنه اليوم أن يجد حلَّه إلاّ في سياق المفكَّر فيه **المشترك** بين البلديْن، وهو بالمناسبة كثير جدًا؛ إذ لا أتصور التفكيرَ في موضوع الصحراء بمعزلٍ عن التفكير في قضايا فكرية استراتيجية أخرى مثل: العولمة، والظاهرة الإسلامية، والظاهرة الأمازيغية، وحقوق الإنسان.

البـاحث مـايزال إلى اليـوم يحـرم من الاطّلاع على خرائط مناطق الحدود المغربية ـ الجزائرية!

ناعمي: جاء في مداخلة مودن طرحٌ مقارنٌ بين الدولتين المغربية والجزائرية، فيه كثير من الدقة والبلاغة. ولتتميم هذا التحليل، أشيرُ إلى أنّ مشكل الصحراء كَشَفَ عن أمر أساسي، هو محدوديةُ النموذج المستورَدِ لإنتاج هياكل دولة، سواء كانت الدولة القُطْرية اليعقوبية المركزية في الجزائر، أو الدولة العصرية المَلَكية التي تستند إلى المشروعية التاريخية في المغرب. والمطلوب الآن إعادةُ التفكير في بناء الدولة اعتمادًا على الخصوصيات المحلية والذاتية لجوهر الدولة وعلاقتِهِ بالماضي، من أجل تثبيت واقع لا يتناقض مع هذا الماضي غير أنّه قابلٌ للتطور وقابلٌ كذلك لأن يُسْنِد ذاتَه بذاته. وبمعنى أدقّ، المطلوب طرحُ مسألة الاستقلالات الذاتية التي تَفْرض نفسَها اليوم على المغرب كما على الجزائر. وبدون هذا الحلّ ليس بإمكان المغرب السياسي أن يُبقي على مركزة الحكم والبنْيات والهياكل التي أثبتتْ فشلَها الذريعَ في تدبير الممارسة اليومية

إنّ أهمية مشكل الصحراء تتّضح في كشفها عن فشل نموذج الدولة القطْرية، إما من وجهة نظر ثورية أو ليبرالية أو عصرية أو باسم حقوق الإنسان ـ وأقصد بوجهة النظر الأخيرة وجهةَ نظر جبهة البوليساريو التي كَشَفَ الزمانُ عن محدودية أطروحتها وعن فشل الرواية التي انطلقتْ منها. وقد أدركتِ اليوم، بدون شكّ، أنّ المستقبل في شمال إفريقيا داخل الصحراء وفي شمالها وفي جنوبها هو مستقبلٌ لا يستمدّ ذاتَه من القبيلة أو المخزنية، وإنّما من البنيات التي تعتمد على حكم الذات من خلال الذات، أو الاستقلالات المحلية.

لماذا تبنّت الجزائرُ قضيةَ البوليساريو؟ هذا سؤال أساسي وجوهري. لكنّنا في معرض مقاربتنا له يجب عدم الارتكان كليةً إلى مقولة بومدين التي تجعل من قضية الصحراء قضيةً أمنيةً وخلفيةً استراتيجيةً للتحكم في التوازن الإقليمي داخل المغرب العربي. فإلى حدود ١٩٧٣ لم تكن الجزائر تَقْبل الدخولَ في أيّ نقاش مع جبهة البوليساريو، بل ومنعتْها من الدخول إلى منطقة تندوف. وبعد نقاشات طويلة وعسيرة قَبلت الجزائرُ ظرفيًا وصولَ البوليساريو إلى تلك المنطقة لأنّ الإعانات التي كانت تأتي عن طريق البرّ كانت تَفْرض على الجزائر ـ التي تنتمي إلى معسكر يؤمن بالتقدمية وبمساعدة اللاجئين السياسيين ـ أن تمررها إلى البوليساريو وبسريّة تامة.

إضافةً إلى هذا العامل، كان هناك عامل آخر ساعد الجزائر على التقرب من البوليساريو، وهو الموقف الإسباني. فإسبانيا كانت تعمل بجدية تامة من أجل خلق دولة مستقلة في الصحراء، وفي الوقت نفسه كانت تقوم بمفاوضات مع المغرب وموريتانيا من أجل تسليمهما الصحراءَ. في هذا الوقت دخلت الجزائرُ رسميًا معتركَ الاتصالات مع البوليساريو وإسبانيا، وطَرحتْ أولَ نقطة استراتيجية في ملف جبهة البوليساريو وهي مشروعيةُ هذه الجبهة ـ إذ لم تكن لها أيةُ مشروعية أمام المجتمع الدولي ولا حتى أمام إسبانيا التي تتوفّر على الوثائق ولم تكن بعدُ قد قامت بإحصاءات ١٩٧٤. فقد كان على البوليساريو انتزاع اعتراف الأمم المتحدة بها كممثل وحيد لصحراء، على اعتبار أنّ الممثل الشرعي للصحراء آنذاك كان جماعةَ القبائل. وكانت الطريقة الوحيدة للقضاء على هذه الجماعة بالنسبة إلى الجزائر هي تسخير الجيش الجزائري لاستقطاب قبائل وجماعات بشرية كبرى من الصحراء، وبالتحديد من شرق تندوف، في انتظار الجولة التي كان سيقوم بها ممثّلُ الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد رابليك إلى تندوف فما كان من الجزائر إلاّ أن نقلتْ مجموعاتٍ بشريةً، بالخيام وبالإبل، من أجل تثبيت الأمر الواقع والبرهنة ـ بالتالي ـ على وجود معسكر مخيمات لاجئين يعطي المشروعيةَ للجبهة من طرف الأمم المتحدة لتصبح بذلك المخاطَب الوحيدَ. وهذا هو ما حصل بالفعل، إذ صرّح ممثلُ الأمين العام بعد جولته في تندوف أنّ هناك شعبًا متعطشًا إلى الحرية وهو تصريحٌ كَشَفَ عن الاحتواء الضمني من الأمم المتحدة لجبهة البوليساريو واعتبارها الممثلَ الوحيدَ والشرعيّ للصحراء.

كانت الجزائر تَعْلم أنّ ثمة بنيات قبليةً ومشروعيةً للجماعة، وتعلم أنّ البوليساريو مجرد أشخاص من دون قاعدة خلفية، ومع ذلك فإنّ الاتجاه الرسمي في الجزائر كان يتّجه صوب بناء منظور ثوري يقتضي القطيعةَ مع الماضي وبناءَ الذات اعتمادًا على

النموذج الاشتراكي. لقد قرّرت الجزائر إيجاد خطة لاحتواء المنطقة بشكل أزلي، وهي تستعمل البوليساريو أداةً لتطبيق هذا المخطط باعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري والبترودولار كانا يَسْمحان في تلك الفترة ـ وبالتحديد في سنوات السبعينيات ـ بانتهاج السياسة الاحتكارية لمنطقة شمال إفريقيا.

أما المغرب فكان على درجة كبيرة من قوة المعرفة بالمنطقة. وعندما أقول المغرب أقصد «المخزن،» الذي له تجربة في الصحراء ويتمتع بعلاقات نافذة مع أعيان القبائل منذ عام ١٩٥٩، ولا أعني الأحزاب المغربية والطبقة السياسية المغربية. وهذا ما جعل المثقف المغربي يقف على هامش القضية؛ ذلك أنه من جهة يَجْهل المعطيات الجوهرية، ومن جهة أخرى يذوِّب صوتَه في إطار ما يسمّى بـ «الإجماع الوطني.» وما نقوله عن المثقف المغربي يطاول كذلك المثقفَ الجزائري، الذي ظلّ غائبًا أو مسانِدًا للطرح الرسمي. وهكذا يبقى القاسم المشترك بين المغرب والجزائر في هذه النقطة بالذات هو غياب الإسهام الفكري للمثقف في البلديْن في هذه اللحظة التاريخية، وعدم استعلائه على الحسابات الضيقة في معالجة هذا الملف.

إنّ قضية الصحراء قضية بنيوية، تَفْرض ذاتَها على الخاص والعام. وحتى لو فرضنا اليوم أنّ الأمم المتحدة أعلنتْ بصفة رسمية حلّ ملف الصحراء، فإنّ القضية لن تُحلّ لأنّها ـ ببساطة ـ ليست مسألةً تقنيةً يمكن أن تبتّ فيها الأطرافُ الخارجية. إنّها، كما قلنا، قضية بنيوية. فهي بمثابة جوهر سياسي هيكلي على امتداد الحقب، يتحدى المتغيّرات، وينطلق من الثوابت ليعود إليها وهذه الثوابت في نظرنا ليست النظام القبلي أو المخزني، وإنّما هي الجوهر السياسي الذي يَجْعل من جهة ذاتية تَحْكم نفسَها بنفسها، سواء اعتبرنا في ذلك الجانبَ المرفولوجي أو الجغرافي أو المجالي أو التاريخي أو الأنثروبولوجي. وبالبحث المستمر في التكامل البشري والاجتماعي والمجالي والاقتصادي سنجد المنطقةَ عبارةً عن كتلة متكاملة تَحْكم ذاتَها بذاتها على امتداد الحقب. وهذا الجانب لم يؤخذ في عين الاعتبار، نظرًا إلى وجود مفاهيم الدولة الوطنية والإيديولوجيا القُطْرية والدولة المركزيةِ الحُكْم والقرار، سواء لدى المغرب أو الجزائر أو البوليساريو.

لبيض: أثار حرزني في مداخلته الثانية مسألةً غايةً في الأهمية تتعلق بقضية الحدود. ولقد كان محكومًا في تصوُّره بمقولة «المغرب الكبير،» التي يرى فيها الخلاصَ الوحيدَ للأزمات الواقعة بين المغرب والجزائر. فهل يمكننا، على مستوى الواقع السياسي الإقليمي، تجاوُز مسألة الحدود واعتبارها ثانوية؟ ثم ألا تعوّق مسألةُ الحدود بين البلديْن إيجادَ حلول لقضايا أخرى تظل رهينةً لهذا المعطى ولمقتضياته، خصوصًا في ظلّ تجذير المنظور «الدولتيّ» الوطني في مستويات التخطيط الاستراتيجي العام للدولة القُطْرية؟

عكاشة: كان الاعتقاد السائد في السنوات الماضية هو أنّ اتفاقية الحدود بين الحسن الثاني والهواري بومدين ستَحلّ كلّ القضايا العالقة بين البلدين. غير أنّه على أرض الواقع، وعند المواطن العادي في شرق المغرب أو في غرب الجزائر، ظلت مسألةُ الحدود غيرَ متجاوَزَة، لأنّ هذا المواطن مازال يرى الحدودَ مغلقةً! وإذا كانت مسألةُ الحدود متجاوَزَةً، فلماذا يُحْرم الباحثُ إلى اليوم الاطّلاعَ على خرائط مناطق الحدود؟ ولنوضحْ أكثر فنقول إنّ الفصل السادس من الاتفاقية ينصّ على ضرورة إعطاء ثلاث سنوات لإثبات معالم الحدود، ولكنْ إلى الآن لم يتم إبرازُ هذه المعالم. وفي الجريدة الرسمية المغربية إشارةٌ إلى أنّ الخرائط قد أُلحقتْ بالاتفاقية، إلاّ أنّ هذه الخرائط لم تُنشر بعد! إذن، نحن ما نزال أمام معضلة سياسية وجغرافية ودبلوماسية بين البلديْن، وما يزال الوقت مبكّرًا للحديث عن تجاوز مسألة الحدود والانتقال إلى مناقشة مسألة اتحاد المغرب العربي باعتباره إطارًا تذوبُ داخلَه الحدودُ والكياناتُ الوطنيةُ الضيقة. ما يُمْكن أن يلعبه اتحادُ المغرب العربي ينحصر في رأيي في إيجاد أرضية للتوافق بين مصالح البلديْن الاستراتيجية، وداخلَ هذه الأرضية تُمْكن معالجةُ كلّ القضايا العالقة بما فيها قضيةُ الصحراء. لكنْ إلى الآن ما يزال هناك خلاف عميق بين البلديْن

هناك قطيعة بين البلدين في كافة النواحي، لكنّ هناك تعاونًا لافتًا للانتباه في الميدان الأمني!

على أولويات الحوار بينهما. ففي حين يرى المغرب ضرورةَ عدم الفصل بين المشكلات العالقة بين البلديْن وضرورةَ إيجاد حلولٍ لها في إطار شامل ومتكامل، ترى الجزائرُ ضرورة مباشرةِ الحوار حول مسألة الحدود وإرجاءِ النقاش حول مسألة الصحراء إلى حين إيجاد حلّ دولي لها ترعاه الأممُ المتحدة.

إلاّ أنّ ما يثير الاستغراب هو أنه إذا كانت هناك قطيعةٌ بين البلديْن في كافة النواحي تقريبًا، فإنّ هناك تعاونًا لافتًا للانتباه في الميدان **الأمني**. وهذا يعني أنّ الحكّام في البلدين يخشون على مناصبهم أكثر من خوفهم ومراعاتهم لمصالح شعوبهم، التي لن تَنْعم بالرخاء والتقدم إلا في التعاون بين البلديْن في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية الشاملة!

إنّ غربَ الجزائر اليوم يعاني ما يعانيه شرقُ المغرب، خصوصًا منذ ثلاث سنوات، من إغلاقٍ للحدود ـ وهو إغلاقٌ جَعَلَ من هذه المناطق واحاتٍ قاحلةً وسجونًا كبيرةً. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشيد بالدور الذي قام به بعضُ المثقفين ورجالات السياسة الذين وقّعوا على عرائض وبعثوا بها إلى مسؤولي البلدين يحثُّونهم فيها على ضرورة فتح الحدود. ونعتقد بدورنا أنّ تنمية شرق المغرب مرهونةٌ بفتح الحدود مع الجزائر؛ فهذه المنطقة لا يمكنها أن تَشْهد إقلاعًا تنمويًا واقتصاديًا إلاّ من خلال علاقات تجارية واقتصادية دائمة ومستمرة مع الجارة الجزائر.

وأودّ أن أنهي حديثي بالكلام قليلاً على الدور الموكول إلى المثقف في البلدين في المرحلة الراهنة فهذا المثقف مدعوّ اليوم إلى التكثيف من اللقاءات العلمية والأكاديمية لدراسة القضايا الشائكة بين البلديْن دراسةً موضوعيةً بعيدًا عن تشنُّجات السياسي وأفقه الضيق المحكوم بالمصالح الآنيّة وبلعبة الصراع والمناورة. إننا اليوم في أمسّ الحاجة إلى تقارب أكاديمي وعلمي يقدّم الأرضيةَ الصالحةَ لأيّ نقاش، ويسعى إلى أن يكون بنفوذه الرمزي قوةً اقتراحيةً تُوضح الحقائقَ وتحاول جادةً تقريبَ المواقف وإذابةَ الجليد. ولربما يشكّل هذا التوجه لحظةً تَدْفع أصحابَ أهل الحلّ والعقد في البلدين إلى تبنّي مبادراتٍ من شأنها أن توطِّد العلاقةَ بين البلديْن.

لبيض: مآلُنا محكومٌ في المغرب أو في الجزائر بأن نجلسَ يومًا إلى مائدة الحوار. لكنّ المهم هو أن يكون هذا المستقبلُ من صناعة إرادتنا ورغبتنا، لا مفروضًا من الخارج حتى لا نصير بذلك لعبةً في يد مصالح القوى المتصارعة اليوم على إعادة «التأهيل الإستراتيجي» لمنطقة المغرب العربي. وإذا كان لا خيرَ يُرجى من أنظمة تتسابق إلى خطب ودّ الأميركان ضدًا على إرادة شعوبها، وتَرْهن مستقبلَ المنطقة برمتها للمجهول، فلا مجال أمام المثقف والمجتمع المدني في كل منطقة المغرب العربي إلاّ أن يتحملا مسؤولياتهما، وإلاّ كانا شريكيْن في مؤامرة إبادة مستقبل شعوب منطقة المغرب العربي.

أشكركم باسم مجلة الآداب **على مشاركتكم في هذه الحلقة النقاشية التي نتمنى أن تؤسِّس لحوار مغربي ـ جزائري تشارك فيه القوى الحيةُ والوطنيةُ الصادقة في البلديْن.**

مصطفى ناعمي
أستاذ جامعي في مركز الدراسات الأفريقية في جامعة محمد الخامس محتصّ بموضوع الصحراء الغربية

برحاب عكاشة
أستاذ جامعي في كليّة المحمّدية، الحسن الثاني محتصّ بالعلاقات المغربية ـ الجزائرية

أحمد حرزني
باحث سوسيولوجي، ومناضل في صفوف اليسار المغربي

عبد الحي مودن
أستاذ العلاقات السياسية في جامعة محمد الخامس

عبد الحق لبيض
باحث أكاديمي مراسل الآداب في المغرب